

رسائل نادرة

كتاب نقد النسخ الكافية

تأليف
الأستاذ العلامة الشيخ جمال الدين الفاسمي دمشقي

طبعة منقحة ومحققة

تقديم
أميمة الصواف

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

وسائل نادرة

كتاب نفاة النصائح الكافية

تأليف
الأستاذ العلامة الشيخ جمال الدين الفاسمي المشقي

طبعة منقحة ومحققة

تقديم
أميمة الصواف

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ ش بورسعيد - الظاهر

ت ٥٩٢٣٦٢٠٠ فاكس ٥٩٢٣٧٧٠

بمكتبة المشقي
الطبعة الأولى
الطبعة الأولى
الطبعة الأولى
الطبعة الأولى
الطبعة الأولى

حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

مكتبة الثقافة الدينية

كتاب نقد النسخ الكافية

تأليف

الأستاذ العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي

يشتمل الكتاب على تعديل معاوية وقبول مرويه ومروى الصحابة

الذين كانوا معه وبيان الاعتدال والانصاف في هذا الباب

كما هو مذهب الشيخين البخاري ومسلم وسائر المحدثين والظاهرية

وبقية الأئمة وفلاسفة الاسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

التقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الصادق الأمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ، وبعد ..

شغل الباحثون والدارسون وكتب التاريخ شخصية معاوية بن أبي سفيان، وكيفية أخذه الخلافة فظهر فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض. ومن هنا نقدم ترجمة شبه مختصرة عن معاوية بن أبي سفيان.

معاوية بن "أبي سفيان" بن حرب بن أمية بن شمس بن عبد مناف، القرشي الأموي: مؤسس الدولة الأموية في الشام، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار. كان فصيحاً حليماً وقوراً. ولد بمكة، وأسلم يوم فتحها (سنة ٨هـ) وتعلم الكتابة والحساب، فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه. ولما ولي "أبو بكر" وولاه قيادة جيش تحت إمرة أخيه يزيد بن أبي سفيان، فكان على مقدمته في فتح مدينة صيदा وعرقه وجبيل وبيروت ولما ولي "عمر" جعله

والياً على الأردن، ورأى فيه حزمًا وعلماً فولاه دمشق بعد موت أميرها يزيد (أخيه) وجاء "عثمان" فجمع له الديار الشامية كلها وجعل ولاية أمصارها تابعين له. وقتل عثمان، فولى "علي بن أبي طالب" فوجه لفضوره بعزل معاوية. وعلم معاوية بالأمر قبل وصول البريد، فنادى يثأر عثمان واتهم علياً بدمه. ونشبت الحروب الطاحنة بين وبين علي. وانتهى الأمر بإمامة معاوية في الشام وإمامة علي في العراق. ثم قتل علي وبويح بعده ابنه الحسن، فسلم الخلافة إلى معاوية سنة ٤١ هـ. ودامت لمعاوية الخلافة إلى أن بلغ سن الشيخوخة، فعهد بها إلى ابنه يزيد. ومات في دمشق. له ١٣٠ حديثاً، اتفق البخاري ومسلم على أربعة منها وانفرد البخاري بأربعة ومسلم بخمسة. وهو أحد عظماء الفاتحين في الإسلام، بلغت فتوحاته المحيط الأتلاطيقى، وافتتح عامله بمصر بلاد السودان (سنة ٤٣). وهو أول مسلم ركب بحر الروم للغزو. وفي أيامه فتح كثير من جزائر يونان والدردييل. وحاصر القسطنطينية براً وبحراً (سنة ٤٨) وهو أول من جعل دمشق مقر خلافة، وأول من اتخذ المقاصير (الدور الواسعة المحصنة) وأول من اتخذ الحرس والحجاب في الإسلام. وأول من نصب المخراب في المسجد. كان يخطب قاعداً، وكان طوالاً جسيماً أبيض، إذا ضحك انقلبت شفته العليا. وضربت في أيامه دنانير "عليها صورة أعرابي متقلد سيفاً". وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إذا نظر إليه يقول: هذا كسرى العرب!. وللشهاب ابن حجر الميثمي كتاب "تطهير الجنان واللسان عن الخوض والتفوه بثلب معاوية بن أبي سفيان - ط" وللأستاذ محمود عباس

العقاد: "معاوية بن أبي سفيان في الميزان - ط" وللمستشرق هنرى لامنس H. Lammens كتاب عن "أول الخلفاء الأمويين" طبع باللغة الفرنسية.

فلهذا حرصت على تقديم كتاباً هاماً وهو "نقد النصائح الكافية" للإمام جمال الدين القاسمى .. وهو جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، من سلالة الحسين السبط: إمام الشام فى عصره، علماً بالدين، وتضلعاً من فنون الأدب. مولده سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ووفاته فى دمشق سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، كان سلفى العقيدة لايقول بالتقليد. انتدبه الحكومة للرحلة وإلقاء الدروس العامة فى القرى والبلاد السورية، فأقام فى عمله هذا أربع سنوات، (١٣٠٨-١٣١٢هـ) ثم رحل إلى مصر، وزار المدينة ولما عاد اتهمه حسدته بتأسيس مذهب جديد فى الدين، سموه والمذهب الجمالى" فقبضت عليه الحكومة (سنة ١٣١٣هـ) وسألته، فرد التهمة فأخلى سبيله، واعتذر إليه والى دمشق، فانقطع فى منزله للتصنيف وإلقاء الدروس الخاصة والعامة، فى التفسير وعلوم الشريعة الإسلامية والأدب. ونشر بحوثاً كثيرة فى المجلات والصحف. اطلعت له على اثنين وسبعين مصنفاً، منها "دلائل التوحيد - ط" و"ديوان خطب - ط" و"الفتوى فى الإسلام - ط" و"إرشاد الخلق إلى العمل بالبرق - ط" و"نرح لقطه العجلان - ط" و"نقد النصائح الكافية - ط" و"مذاهب الأعراب وفلاسفة الإسلام فى الجن - ط" و"موعظة المؤمنين - ط" اختصر به إحياء علوم الدين للغزالي، وشرف الأسباط - ط" و"تبيه الطالب إلى معرفة الفرض والواجب - ط" و"جوامع الآداب فى أخلاق الأنجب - ط"

"إصلاح المساجد من البدع والعوائد - ط" و"تعطير المشام في مآثر دمشق الشام - خ" أربع مجلدات، و"قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - ط" و"محاسن التأويل - خ" اثنا عشر مجلداً في تفسير القرآن الكريم.

صفوة القول أن هذا الكتاب بين آراء الفقهاء والعلماء والمفسرين والقضاة في تقلد معاوية الخلافة وهل لعنه حرام أم حلال.

والله الموفق ،،،

مقدمه

أميمه الصواف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده، وعلى آله
الاطهار، وأصحابه الأخيار، أما بعد، فقد اهتدي^(١) إلى العالم التحرير، والجهد
الكبير، السيد محمد بن يحيى بن عقيل نفعنا المولى بمحبته، وبارك لنا في إفادته،
كتاباً سماه (النصائح الكافية لمن يتولى معاوية) أيد فيه حفظه الله مذهب من
جرح معاوية ورهطه، ورأى أن تعديلهم زلة وغلطه، وبني عليه جواز لعن
معاوية وسبه، زعماً بأنه ممن لم يخش في أعماله مقام ربه، وقد نوع في كتابه
الفصول والأبواب، وأتى في تأييد مشربه بالعجب العجائب، مما أبان عن فضل
وطول باع، وقوة استحضار وسعة اطلاع، ويد في حرية الفكر طولاً، وصدع
بالإجتهاد من الدرجة الأولى، مما يدهش الواقف عليه ويجذبه بكلية إليه وقد
رغب إليّ أن أطلع عليّ خوافيه، وأعلمه برأى فيه، مشياً مع الأنصاف، وتنكبا
عن الاعتساف، فامتثلت أمره وطالعت بتمامه، ولم اغادر منه شيئاً إلا وفهمت
سر مرامه، ثم كتبت إليه بأن تحقيق هذه المسئلة وإيفائها ما يليق بها لا ينبغي
الا غضاء عنه، ولا التملص منه، لأنها مسئلة مهمه، تقسمت لأجلها الأمم،
فوجب فيها كشف الغمه، ولئن كان المذهب فيها معروفاً، إلا أنا نراه في
الكتب بالاجمال موصوفاً، وليس العلم بها مفصلاً، كالعلم بها مجملاً، فأن في

(١) في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٧هـ من بلدة سنقافوره .

البسط والتفصيل، والشر والتحليل، ما يزيل اللبس، ويجلي الحقيقة للنفس، وقد جلى السيد أيده الله في بسطه لهذه المسئلة غرائب فوائده، وعجائب فرائده، توقف من معاوية علي غير ما كان يُعلم منه مجملًا، وتفتح من الوقوف علي أعماله باباً كان مقفلاً، واذا انكشف الغطاء، وانقشع غمام الخفاء، استبان بعده منزلته إلا ثقة به فلا يحق بالسابقين ولا بطبقة الأنصار والمهاجرين، كما عليه كثير من الحشويه، عديمي الفقه والرواية، وهذا اعظم ما يستفاد من مجموع الانتقاد، ولما مرَّ في في كتاب السيد المذكور، مسائل فيهما نظر من عدة أمور، رأيت أجابه لطلبه أن أكتب له رأبي في انتقادها، وأدع له الخيرة في نقدها أو اعتقادها، وما علي العالم إلا أن يبذل جهده، ويتخير مما يراه أقوى دليلاً عنده، وأرجو أن لا يكون نقدي هذا مما يحل عرى الخله، ولا ينقض أواصر الموده، فمن التباين في الآراء والأذهان، كالاختلاف في الأشكال والألوان، فلا يوجب للقلوب تناقضاً، ولا للمعارف تناكراً، سيما علي رأبي أن كل مجتهد مصيب، فالخطب في الباب قريب وهذا ما اتحققه من كمال السيد نفعنا الله بمحبته، ولولا يقيني به لما بررته في أجابه طلبته، فأن استبقاء رضاه اشهى الي من كل مشتهى، وهل الا الى جمع الكلمة والتعاون علي البر والتقوى المنتهى، وعسى أن يهتدي لمذهب السلف بما كتبه السيد وكتبناه، فريقاً الشيعة والتواصب هداهم الله، فأن الذي يسعى إليه الحكماء هو تعديل الغلاة من كل نخله، وردهم إلى الوسط الذي بنيت عليه الملله، ولنقدم أمام المناقشة هذه المقدمة فنقول.

المقدمة

أصل المسئلة مشهور تجاذبته أنظار الفرق حتى تعددت فيه المذاهب، وتنوعت المشارب، فمنهم من يرى السكوت عن تلك الماخرينات وهو ما للمحدثين، وجهور الفقهاء والمتكلمين، ومنهم من يرى الخوض لتمحيص الحق وإشاعته لكون المسئلة تعددت شعبها ذكرت في الكلام وفي الفقه وفي الأصول وتلك أمهات العلوم التي يناط بها صحة ما وزاعهم مما تستتبعه ويندرج فيها لأنها الكلي للأعظم، والركن الأهم، دع عنك انها أخذت من التاريخ جانباً كبيراً أصبحت فيه من أهم مسائله فكيف يسوخ السكوت عنها وقد افعمت جوانبه ووقرت جوانبه .

عجبت ممن زعموا إن لم يذكر أحد من المتقدمين، ما ذكره السيد في رسالته المنوه بها قبل ولم يصرحوا بما صرح به وألم يدرسوا مقالات الفرق الاشلامية في ذلك في كتب الملل والنحل - وهي مطبوعة ومتداولة - بل أين غفلوا عن أن ما ذهب إليه السيد هو مذهب الإمامية قاطبة وشيعة اليمن ومذهب المعتزلة ما تحطاه شيراً^(١) ولا ابتدع مذهباً وفكراً . ليتهم أعاروا نظرهم هدامة شرح نهج البلاغة لعز الدين بن أبي الحديد ليروا أن المسئلة مشهورة معروفة فيخفقوا من غلوائهم ويرفقوا من جهودهم لأبل يستروا من جهلهم وعوارهم ولكن ما حيلة الزكي مع الغبي والمحقق مع الخشوي

(١) أي في مسالته هذه والا فانه لم يتحل مذهب الامامية والحمد لله كما كتب لي . أما طعنه من نعم الحجاج فغيره واما من العقيدة فهو

والمستدل مع المقلد والسمح مع الجامد لا حيلة معهم ما داموا آفة العلم
 وجائحة النظر ولنورد لهم ما قاله ذلك الفاضل - ابن أبي الحديد - ليعلموا
 ان مفصل رسالة السيد هو مجمل كلامه في تلك المقدمة^(١) قال رحمه الله: فأما
 القول في البغاة عليه - أي علي أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه - والخوارج
 فهو علي ما أذكره لك. أما أصحاب الجمل فهم عند أصحابنا هالكون كلهم
 إلا عائشة وطلحة والزبير فإنهم تابوا ولولا التوبة لحكم لهم بالنار لاصرارهم
 علي البغي. وأما عسكر الشام بصفين فإنهم هالكون كلهم عند أصحابنا لا
 يحكم لأحد منهم إلا بالنار لاصرارهم علي البغي وموتهم عليه رؤسائهم
 والأتباع جميعا. وأما الخوارج فإنهم مرقوا من الدين بالخبر النبوي المجمع عليه
 ولا يختلف في أنهم من أهل النار وجملة الأمر أن أصحابنا يحكمون بالنار لكل
 فاسق مات علي فسقه، ولا ريب في أن الباغي علي الإمام الحق والخارج عليه
 بشبهة أو بغير شبهة فاسق وليس هذا مما يخصون به علياً عليه السلام فلو خرج
 قوم من المسلمين علي غيره من أئمة العدل لكان حكمهم حكم من خرج علي
 علي عليه السلام. وقد يرى كثير من أصحابنا في قوم من الصحابة احبطوا
 ثوابهم كالمغيرة بن شعبة، وكان شيخنا أبو القاسم البلخي رضي الله عنه إذا
 ذكر عنده عبد الله بن الزبير يقول: لا خير فيه: وقال مرة: لا يعجبني صلواته
 وصومه وليسا بنافعين له مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي عليه

^(١) أي كلامه في عسكر الشام بصفين من حيث الحكم عليهم بانهم بغاة ظالمون فحسب وان كان
 السيد لا يوافق في غير ذلك والقصد من النقل كله زيادة الاطلاع على مذاهب الفرق في هذه المسألة
 من كلام اصحابها.

السلام لا يفضك إلا منافق. وقال أبو عبد الله البصري لما سئل عنه: ما صحَّ عندي أنه تاب من يوم الجمل ولكنه استكثر مما كان عليه: فهذه هي المذاهب والاقوال. وأما الاستدلال عليها فهو مذكور في الكتب الموضوععة لهذا الفن أهل كلام ابن أبي الحديد بحروفه. وقال الإمام الشهرستاني في كتابه الملل والنحل في الكلام علي أهل الفروع وللأصوليين خلاف في تكفير أهل الأهواء فمن مبالغ متعصب لمذهبه كفرو ضلل مخالفه ومن مساهل متالف لم يكفر (ثم قال) واختلفوا في اللعن علي حسب اختلافهم في التكفير والتضليل وكذلك من خرج علي الامام الحق بغياً وعدواناً ثم البغي هل يوجب اللعن؟ فعند أهل المسنة إذا لم يخرج بالبغي عن الإيمان لم يستوجب اللعن وعند المعتزلة يستحق اللعن بحكم فسقه الخ.

وقد وافق هؤلاء المعتزلة شيعة اليمن قال ضياء الإسلام إسحاق بن المتوكل اليماني في رسالته (رفع الخلاف، في أسباب الائتلاف)^(١): المعروف من مذهب الامام يحيى بن الحسين عدم قبول الرواية عن جماعة من الصحابة لاعتبار عدالة الصحابة عنده كغيرهم من الناس، فرواية أهل الحديث عن المغيرة ومعاوية وعمرو وغير هؤلاء عنده غير مقبولة، ثم قال الضياء. وقد علم أن الشيعة. شيعة اليمن. لا يتجاوزون عن من حارب أهل البيت وسبهم لاعتقادهم أن ذلك حرب للنبي صلى الله عليه واله وسلم وسب له وذلك حرب الله وبهذا جاءت الأحاديث المتكاثرة اه بحروفه.

(١) رسالة مخطوطة عندنا نقلناها من مجمع يمانى.

فيرى الواقف علي ما نقلناه أن المسألة قديمة العهد إلا أن إعراض
 الخلف عن النظر في كتب المقالات والخلاف أورث دهشهم لكل ما لم يحيطوا
 به علماً ولا غرو أن ربما يظن قليل الاطلاع أن المعتزلة وإن شئت فقل القدرية
 فئة لا يؤبه لهم ولا يقام له وزن لأنهم عاملوا الاعمى كالمترئة ولكن ماذا يكون
 جوابه اذا تلونا عليه أسماء القدرية من السلف وقلنا له هم - علي ما رواه
 الإمام ابن قتيبة في المعارف: معبد الجهني عطاء بن يسار. عمرو بن عبيد. غير
 أن القبطي. الفضل الرقاشي. عمرو بن قائد وهب بن منبه^(١) قتادة. هشام
 الدستوائي. سعيد بن أبي عروبة. عثمان الطويل. عوف بن أبي جميلة. إسماعيل
 ابن مسلم المكي. عثمان بن مقسم البري. نصر بن عاصم بن أبي نجيح. خالد
 العبد. همام بن يحيى. مكحول الشامي. سعيد بن إبراهيم. نوح بن قيس
 الطاحي. غندر. ثور بن زيد. عباد بن منصور. عبدالوارث التتوري. صالح
 المري. كهمس. عباد بن صهيب. خالد بن معدان. محمد بن اسحق اهـ. وأما
 عدة من أخرج لهم الشيخان - البخاري ومسلم - أو أحدهما منهم فهي -
 كما في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للحافظ السيوطي: ثور بن زيد
 المدني. ثور بن يزيد الحمصي. حسان بن عطية الحاربي. الحسن بن ذكوان.
 داود بن الحصين. زكريا بن اسحق. سالم بن عجلان. سلام بن عجلان. سلام
 ابن مسكين. سيف بن سليمان المكي. شبل بن عباد. شريك بن أبي نمر. صالح
 ابن كيسان. عبدا لله بن عمرو. أبو معمر عبدا لله بن أبي لييد. عبدا لله بن أبي

(١) اتقان به رجع.

نجيح. عبد الأعلى بن عبد الأعلى عبدالرحمن بن إسحق المدني. عبدالوارث بن سعيد الثوري. عطاء بن أبي ميمونه العلاء بن الحارث. عمرو بن أبي زائدة. عمران بن مسلم القصير. عمير بن هاني. عوف الأعرابي. كهمس بن المنهال. محمد بن سواء البصري. هارون بن موسى الاعور النسوي. هشام الدستوائي. وهب بن منبه. يحيى بن حمزة الحضرمي. (قال السيوطي): هؤلاء رموا بالقدر اهـ.

فنرى من هذا أن التنايز بالألقاب والتباغض لأجلها الذي أحدثه المتأخرون وفرقوا به بين الأمة عقوا به أئمتهم وسلفهم أمثال البخاري ومسلم والإمام أحمد بن حنبل ومن ماثلهم من الرواة الأبرار وقطعوا به رحم الأخوة الإيمانية الذي عقده تعالى بينهم في كتابه العزيز وجمع تحت لوائه كل من آمن بالله ورسوله ولم يفرق بين أحد من رسله فاذن كل من ذهب الى رأي مجتجاً عليه ومبرهننا بما غلب علي ظنه بعد بذل قصارى جهده وصلاح نيته في توخي الحق لا ملام عليه ولا تثريب لأنه ماجور علي أي حال ولمن قام عنده دليل علي خلافه واتضحت له المحجة في غيره أن يجاد له بالتي هي أحسن ويهديه إلى سبيل الرشاد مع حفظ الإخوة والتضافر علي المودة والفتوة .

قضت حرية العلم والتأليف من عهد السلف أن لا يخل بفكر ولا يضمن برأى لا علي ان يهمس به همساً أو يتناجى به تناجياً أو يدرس بين حيطان الخلوات أو يقرطم تخوفاً ويجهر به علي المسامع وإن شئت نموذجاً من ذلك فهناك ما قاله السبكي في جمع الجوامع وهو الذي أتخذة المتأخرون بيت

قصيدهم في دراسة الأصول - في عدالة الصحابة (والأكثر علي عدالة الصحابة وقيل هم كغيرهم وقيل الى قتل عثمان رضي الله عنه وقيل إلا من قاتل علياً رضي الله عنه) فهل يعد خلاف ما ذهب إليه الأكثر ضلالاً حتى يفسق الذاهب إليه أو يضلل وحيثذ فجمع الجوامع يعلم الفسق والضلال بنقله تلك الاقوال (كلام) فإن سعة العلم تقضي بأن تحكى الآراء والمذاهب وتنشر الاختيارات والمشارب ليتسع للناظر النظر وليعلم أن في الأمر سعة في مدارك المسائل وماخذ الإجتهد .

بلغ من الشغف بالنظر والنهم بالعلم وتدوين أفكار رجاله أن دون التوقف وعد من العلم فلو جرّدت ما يمر بك من التوقف وما للواقفية لرايت معك جانباً وفاراً ولرجعت مملوءاً دهشاً وعجباً .

وقد حكى ابن خلكان في ترجمة الإمام داود الظاهري أنه كان يحضر حلقة درسه نحو من أربعمائة صاحب طيلسان أخضر - وذلك سيما العلماء والرواة والوعاة في عهده - فترى من حرية العلم وعرفان قدر رجاله الأحرار. أن يحضر درس داود هذا المقدار. ويحمل عنه مذهبه هؤلاء الكبار. وحرية مذهبه معلومة وأختياراته مشهورة فقد انفرد عن الأئمة بأقوال وناقش في اختياراته من سبقه من مشاهير الرجال .

أين ذهب عن المتأخرين ما كان عليه كبار المتقدمين من أين جاءهم التعصب والجمود والتنازع بالألقاب ومنازعة التآلف والترحام والتعاطف .

أن الرزية كل الرزية تسويد المناصب الى غير أهلها وتسويد من ليس من أكفائها وسيطرة جبايرة الأستبداد وأتخاذ الحشوية آلة للاستعباد. حتى ضعف العلم في المتأخرين وحملته والأدب وكتبته وخفت صوت العلماء الأحرار وصدق ما قاله الزبيدي في إثثار الحق: زاد الحق غموضاً وخفاء خوف العارفين مع قلتهم من علماء السؤ وسلطين الجور وشياطين الخلق مع جواز التقية عند ذلك بنص القرآن واجماع أهل الإسلام وما زال الخوف مانعاً من إظهار الحق ولا برح المحق عدواً لأكثر الخلق اهـ أن سنة كل مجتهد وإمام ومستدل ومستبطل أن يقول هذا جهدي وقصارى ما وصل إليه فكري فأنيك صواباً فمن الله ولن يك خطأ فمن الشيطان ونفسي. ولا يسوغ بعد هذا تصويب سهام الملام فيما يفرض خطؤه فيه. ومن المأثور المشهور قول بعض السلف: ما منا إلا من رد أورد عليه إلا النبي صلى الله عليه وسلم نعم كل من رأى الحق في وجهة فقد قامت عليه الحجة به ولزمه العقد عليه فمن نازعه فيه أوفى شئ منه ميرها على مدعاه فعليه أن ينصف خصمه ويتبدر في حجه فأما أن يفندها بالحق أو يقىء إليها ﴿فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾^(١).

ومن عقل المؤلف أن يفسح المجال للبحث ويشرح صدره للحوار والنقد فأن الحقيقة بت البحث وهكذا فعل من أخذنا في هذه الورقات نلاحظ عليه مواضع من تأليفه المتوه باسمه قيل فإنه صرح بذلك في آخر تأليفه مما دل

(١) سورة الزمر الآية ١٨ -

علي أن القصد توخى الحق والسعي إليه وإذ فرغنا من تمهيد هذه المقدمة
فلنشرع في المباحث التي لاحظناها متوخين الاعتدال والعرو في كثير من هذه
المعارك إلى حكماء الأعلام وفلاسفة الإسلام فنقول وبالله التوفيق .

المبحث الأول

لقائل أن يقول لمن الف في اللعن واللعن: ان اللعن من باب الشتم والسباب^(١) وهو في باب إظهار الحق لا يشفى عنه ولا ينقع غله دع عنك ان النهي عنه صح في أخبار وآثار ولا حاجة إلى سردها لأنها معروفة في أمهات الحديث وإنما نأثر منه ما لأمر المؤمنين على عليه السلام فإنه نهى عنه لما ذكرناه فقد قال يوم الجمل: أيها الناس أملكوا عن هؤلاء القوم ألسنتكم: نقله ابن الاثير. وفي نهج البلاغة أنه عليه السلام قال: وقد سمع قوماً من أصحابه يسبون أهل الشام أيام حربهم بصفين، أني لا كره لكم أن تكونوا سبابين ولكنكم لو وصفتهم أعمالهم وذكرتم حاتم كان أصوب في القول وأبلغ في العذر وقتلتم مكان سبكم أياهم اللهم أحقن دماءنا ودماءهم وأصلح ذات بيننا وأهدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق من جهله ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به) اهـ^(٢) وهو عين ما لحظناه وبالله التوفيق وإنما آثرنا الاستدلال بما في النهج لكون ما فيه مسلماً عند العلويين وإن كان في نسبه بتمامه لعلی رضي

(١) قال الزبيدي في شرح القاموس: الشتم قبيح الكلام من غير قذف، وفي القاموس شتمه سبه وقال الراغب السبب الشتم الوجيع بما لا يليق اهـ .

(٢) من نهج البلاغة الجزء الاول صحيفه (٢٣١) طبع بيروت سنة ١٣٠٧هـ وفي قول الإمام كرم الله وجهه: ولكنكم أوصفتهم أعمالهم إخ إرشاد إلى توخي الحقائق في ذكر شؤون الخصوم وهذا ما كان تكرر منه كرم الله وجهه في خطبه ومكاتباته رجاله في أهل الشام وليس هو من باب الشتم والسباب كما لا يخفى .

الله عنه مقال لابن تيمية والذهبي وغيرهما معروف، وقد قال الإمام ابن حزم:
يجب أن يحتج المتناظرون بعضهم علي بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به
سواء صدقه المحتج أو لم يصدقه لأن من صدق بشيء لزمه القول به أو بما
يوجب العلم الضروري فيصير الخصم يومئذ مكابراً منقطعاً أن ثبت علي ما
كان عليه اهـ .

المبحث الثاني

الأستدلال علي اللعن بالعمومات وإن كان يحتج به الأكثر إلا أنه لا اجماع في حجية صيغة العموم ولا قاطع فيها كما بسطه الغزالي في المستصفى ولا يمكن دعوى نصية العموم في جميع أفرادها لأنه ظاهر فيها وذلك لما يدخلها من التخصيص كثيراً. وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما في الرد علي الخوارج: عمدوا إلى آيات نزلت في المشركين فتأولوها في المؤمنين: فأفاد أن كثيراً من الآيات وإن كان عام اللفظ إلا أنه يخصه قرينتا سياقه وسياقه والقرينة من أقوى المخصصات. وليس هذا من باب قولهم: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب: لأنه بحث آخر. قال السيد اليماني في إشار الحق: حجراً العمومات ظواهر ومعناها ظني ولها أو لأكثرها أسباب نزلت عليها تدل علي أنها نزلت في المشركين وتعديتها عن أسبابها ظنية مختلف فيها أو نصوص جلية لكن ثبوتها ظني لا ضروري ثم لا تخلو بعد ذلك مما يعارضها أو يكون أظهر في المعنى منها اهـ وهو من المضمون به فاحفظه ينفك في مواطن كثيرة .

المبحث الثالث

الأحاديث المروية في لعن من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل لفظها الخبر والإنشاء ولا حجية في التأسي بها إلا علي إرادة الثاني وإذا أريد فالتأسي مقصور به علي مورده لا يتعداه إلى غيره لأن اللعن أفضع ما عنون به في الشرع علي المقت الرباني والغضب الإلهي فلا يصار إليه إلا ببرهان يطمئن به القلب وينشرح له الصدر وذلك في انجتماع عليه خاصة. وأما المختلف فيه فلا، وذلك استبراء للدين وذهاباً إلى مالا يريب وانجتماع عليه هو لعن النوع لا الفرد قال ابن تيمية: لعنة الفاسق المعين ليست مأموراً بها إنما جاءت السنة بلعن الأنواع ولذا ذهب الأكثرون إلى حظر لعن المعين أو كراهته وأكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم فأن فتح هذا الباب ساغ أن يلعن أكثر موتى المسلمين والله تعالى أمر بالصلاة علي موتى المسلمين لم يأمر بلعنهم ولعنة الأموات أعظم من لعنة الحي: ثم ساق الأحاديث الصحيحة في ذلك فليراجع من كتابه منهاج السنة. وفي التحفة الأثنا عشرية في الرد علي الإمامية للدهلوي في تعزيز هذا البحث ما مثاله ومما يشهد لذلك قوله تعالى ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(١) والأمر بالشئ نهى عن ضده عند الإمامية فالنهى عن اللعن واضح نعم ورد اللعن في الوصف في حق أهل الكبائر عاماً في الآيات لكن هذا للعن بالحقيقة علي الوصف لأعلى صاحبه ولو فرض عليه

(١) سورة محمد الآية ١٩ .

يكون وجود الإيمان مانعاً والمانع مقدم كما هو عند الإمامية، وأيضاً وجود العلة مع المانع لا يكون مقتضياً فاللعن لا يكون مترتباً على وجود الصفة حتى يرتفع الإيمان سبقونا بالإيمان ﴿ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا أنك رؤوف رحيم﴾^(١) نص في طلب المغفرة وترك العداوة لأنه جعل على الإيمان من غير تقييد اهـ .

(١) سورة الحشر الآية ٤٠ .

المبحث الرابع

من المعلوم أن في الأحاديث صحاحاً وغيرها فالصحيح ما حوته كتب الصحاح وسواه في المسانيد والسنن وأمثالها كما بسطة السيوطي في مقدمة الجامع الكبير والجمهور على أن الحديث الضعيف لا يعمل به إلا في فضائل الأعمال وذهب الشيخان والظاهرية إلى عدم الأخذ به في شيء ما لا في الفضائل ولا غيرها وذلك استبرأً للدين من أن يشرع فيه أمر لم يثبت ولم يصح فنقول على الشرع ما ليس منه. وهذا ما ينشرح له الصدر لأن الأصل براءة الذمة وما سكت الشرع عنه فهو عفو منه. وفي الحديث «ان الله سكت لكم عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها»^(١) والذين تمسكوا بالضعيف في الفضائل اتفقوا على أنه لا يحتج به في غيرها لافي الأصول ولا في الفروع لعدم صحة مخرجه. اذا تقرب هذا فمسألتنا المبحوث فيها - مسألة اللعن والبغض في الله وما يستتبعهما - مسألة عظيمة لا يسوغ لمن يذهب إليها إلا أن يستند إلى نص كتاب أو خبر متواتر أو آحاد اتفق على صحته والا قسب الجرح والتفسيق وترتب الوعيد لا يثبت بما في صحته خلاف فضلاً عن الضعيف الواهي الإسناد الذي لم يخرج الشيخان ولا أرباب المسانيد ولا أهل السنن المتداولة فأحرى بمرويات المؤرخين التي ليست من هذا الباب - باب الاحتجاج في الأحكام - في شيء أصلاً ولذا لما أفضت النوبة

(١) متفق عليه.

بابن الأثير في تاريخه الكامل إلى ذكر قصة الجمل وتفطن لما قد يغمز به فيما يرويه اعتذر بأنه تحرى أن يؤثرها عن أوثق مصدر لها فقال رحمه الله: لم أذكر في وقعة الجمل إلا ما ذكره أبو جعفر الطبرى - إذ كان أوثق من نقل التاريخ فأن الناس قد حشوا تواريخهم بمقتضى أهوائهم. ولو أردنا أن نفتح باب التمسك بالأخبار الضعيفة وأقوال المؤرخين لرأينا للنواصب في نقض هذه المسألة أضعاف ما ترويه الشيعة فكاثروهم بها وأربوا عليهم فأذن ما يتمسك به على علته يعود على الموضوع بالنقض فالصواب - في باب المناظرة والحجاج - التحاكم الى الكتاب الحكيم، والخير الصحيح القويم، ضناً على الفهم السليم، أن يتمحل للواهي السقيم، ويستنتج من العقيم، وحرصاً على الوقت أن يصرف إلا في العوالى، من المباحث الغوالى، وصوناً للأذهان أن يعلق بها شبهات الواهيات، الجديرة بأن تمحى من صحائف المؤلفات لما جنته على العلم والدين من البليات، وقد قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه أن راوي الضعيف ضالّ غاش آثم: وما أطف قول الإمام محمد بن حزم رضى الله عنه: ولم انا نستجيز التدليس والامر الذي لو فطر به خصومنا طاروا به فرحاً أو أباسوا أسفاً لاحتججنا ولكن يعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يضح: اهـ . وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله: الواجب أن يرفق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب فإن السنة هي الحق دون الباطل وهى الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ولمن يدري السنة خصوصاً: اهـ. وقال أيضاً رحمه الله: الكتب المصنفة في التفسير مشحونة

بالغث والسمين، والباطل الواضح والحق المبين، والعلم أما نقل مصدق عن
معصوم، وأما قول عليه دليل معلوم، وما سوى هذا فأما مزيف مردود، وأما
موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود، : اهـ .

المبحث الخامس

أن الواقعة في معاوية تستلزم رفض مرويه بل ومروى كل من أقام معه في بلدته أو قاتل تحت رايته من الصحابة والتابعين ولو بعد مبايعة الحسن عليه السلام له، وهذا اللازم باطل لأنه خلاف أجماع أهل السنة، وقد روى أبو داود في سننه عن سفيان الثوري أنه قال: من فضل عليا على الشيخين رضي الله عنهم فقد ازرى بالمهاجرين والأنصار. وهكذا يقال: من استجاز الواقعة في معاوية فقد ازرى بكثير من الصحابة الذين فتحوا معه بلاد السواحل وغزوا عاصمة الروم وغيرها، وازرى أيضاً بخيار التابعين ومن بعدهم كمالك والشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل والبخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي والدارمي وابن أبي شيبة والحاكم والإمام داود وابن حزم وابن جرير ومن بعدهم من رواة الأخبار وحفاظ الآثار، فإن هؤلاء كلهم رووا عن معاوية ومن كان معه من الصحابة، ومسند الشاميين - أي الصحابة الذين نزلوا الشام - جزوء كبير في السنة ضمه الإمام أحمد إلى مسنده في مسنده الكبير الشهير - وتراه الآن بتمامه في الجزء الرابع من الطبعة الأولى - وكثير ما أحتج الأئمة والفقهاء بمروياتهم وبنوا عليها من الأحكام ما هو معروف في كتب الفروع والخلاف حتى قبل الجمهور مرويهم الذي تفردوا به عن المكين والمدنيين وغيرهم فالأعراض عن أخبارهم بحجة أنهم والوا الإمام الباغي على الإمام الحق هدم لجانب كبير من السنة لا غنى بها عن أحد وشذوذ غير معقول، ومثله التذبذب في الشاميين أعني قبول بعض منهم دون آخرين

كعمرو بن العاص وأبنة عبد الله والمغيرة وأمياهم فإن هذا التبعض لا يتجه ولو على القول بجرهم لأن العقل لو خلى ونفسه لاستبعد كذب من يروى منهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً لأنه لاحظ له في هذا الافتراء دنيوياً بل قد يكون فيه خلاف ما تهوى إلا نفس. والكذب على الرسول صلوات الله عليه في الأحكام بعيد في الأمراء والعمال منهم وأبعد منه في ملك مطاع إذ لا مكره له حتى يفترى عليه - هذا من حيث المروي عنه. وأما في غير ذلك فلك أن تحكم بما شئت برهان قويم - قال الحافظ الذهبي في جزء جمعه من الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم^(١) وقد كتبت في مصنفى الميزان عدداً كثيراً

وغيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك وما زال يمرّ بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة فبعض الصحابة كفر بعضهم بتاويل ما والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فما هم بمعصومين وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليّنهم عندنا أصلاً وتكفير لهم انحطت رواياتهم، بل صار كلام الخوارج والشيعنة فيهم جرحاً في الطاعنين فأنظر إلى حكمة ربك نسأل الله السلامة وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعناً ويعامل الرجل بالعدل والقسط اهـ كلامه.

(١) في رسالة طبعت ضمن مجموع في مصر عام ١٣٢٤هـ .

وذكر العلامة ضياء الاسلام إسحق اليماني^(١) أجماع المسلمين على أن
الأمهات ونحوها هي كتب السنة وبيان موافقة أهل البيت على ذلك وبذلك تم
أجماع الأمة وعبارته (وأعلم أن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم محفوظة كما
حفظ الذكر وهي من الذكر فقد حفظها الله في صدور الحفاظ كما حفظ
القرآن، وما من رجل من رواتها الا وهو معروف بنعته وأسمه وجميع أحواله،
فإذا كانت السنة محفوظة فقد وضع حفاظها هذا الكتب التي عرفها أهل ذلك
الفن وأقروا لمن وضعها أنه قد اختار أصح ما يؤخذ وتتابع على ذلك الحفاظ
حتى وقع أجماع المسلمين على أنها كتب السنة المنسوبة الى النبي صلى الله
عليه وسلم، أعني أنها من أصح الكتب، والأجماع على ذلك من سائر الفرق
قطعي، وأئمة اليمن من أهل البيت قد تلقوا هذه الكتب بالقبول وأخذوا منها
أدلتهم في الفروع والأصول وأسمعوها واستجاوزها واجازوها (ثم قال: ولقد
كان القاضي العلامة أحمد بن صالح بن أبي الرجال على تشييعه من أشد الناس
طلباً لكتب الحديث هذه وأخذ الإجازة فيها من عدة من العلماء. (ثم قال)
(فإن قلت) قد روى أهل هذه الكتب عن معاوية وعمرو والمغيرة وهؤلاء غير
مقبولين عند أهل البيت ولا مرضيين (قلت) هذه مسألة أمرها يسير غير عسير
لوجوه (أحدها) أن مذهب بعض أهل البيت قبول روايتهم فيما يتعلق
بالديانات ما لم يكن لهم فيه غرض كما صنع الأمير الحسين في الشفا الخ (ثم
قال) وأعلم أنه لا مزيد على هذا في الحض على العلم وأخذه من كل منقول

(١) في رسالته المفوه بها قبل .

وقد علمت ما ستقه لك في علم الفروع فإذا كان ذلك في أقوال الناس فما
ظنك بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، فالطالب المنهوم يتطلع إلى كل ما
ألف في السنة من الأحكام والسنن وغير ذلك، ومن شغل بعلم الحديث سماعاً
وبحثاً أعني رواية دراية فإنه يبحث في عدة من العلوم فتراه يبحث في اللغة
فيستثمر الفوائد النافعة له في ذلك المقام وغيره، فإن بسط كفه في الأخذ من
اللغة وحفظها حصل علماً جماً، ثم تراه يبحث عن أسماء الرجال فيحصل على
علم التاريخ فيطلع من أخبار الناس على ما هو مطلب النفوس ومتروح
الأرواح، ثم إن نظر في الأدلة والترجيحات فلا بد أن يستحضر القواعد
الأصولية ويكون له عند ذلك نهاية التحقيق، فالبركة في علم الحديث ظاهرة
واستمدادها من كل علم واضح. وكيف العدول عنه وهو شفاء الصدور
وطمانينة القلب وجلاء الصدا إذ كل الفوائد الدينية والديوية مستثمرة من
كلامه صلى الله عليه وسلم بل هو الدواء النافع لادواء النفوس فبسماع لفظه
يحضر القلب لذكر الله وتخضع الجوارح لموقع خطأ به البالغ كل مبلغ فأحرص
عليه وعض عليه بالنواجذ فإن الذي رأينا عليه آباءنا ومشايخنا وسمعناه من
أجدادنا ورأيناه بخطوط المتقدمين من أهل البيت وعلمناه وعلمه كل من له
أدنى معرفة بجاهم هو نقل كتب الحديث درساً وتدريساً ونسخاً وتحصيلاً لم
يمنع من ذلك مانع (إلى من قال) فتلك الكتب مشتركة بين جميع الأمة
كالكتاب العزيز وكثير من الأسانيد التي اعتمد عليها أهل الامهات رجالها
شيعة ومنهم الغلاة في التشيع، ومع ذلك فهم مجتمعون في روايتها يروي

الشيعة عن السني والسني عن الشيعة وهذا أمر معروف مشهور يعرفه من نظر في تراجم الرواة دع عنك من اشتهر بالشيعة من أهل التأليف المشهورة كابي نعيم والفضل بن دكين وأبي يعلى وعبدالرزاق وسواهم، وكان عاداتهم رواية الشيعة عن الشامي ورواية الشامي عن الشيعة- والمراد بالشامي من يقابل الشيعة- فكانت عادة السلف قبول الرواية عن المخالفين في المذهب وعلى ذلك جرى أهل الحديث ويدل على ذلك الأسانيد فأنتك تجد الشيعة يروي عن مخالفه وكذلك المخالف عن الشيعة والقصد في ذلك كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ممن يظن صدقه فإذا حصل الظن المذكور قبل ولو من مخالف في الاعتقاد على هذا درج السلف، ويجب أن يكون عليه مدرج الخلف إذ لا سبيل إلى تبديل ذلك فقد رويت السنة ودونت وحفظت هكذا أعنى من الطرق المشتركة بين أهل المذاهب المتباينة. وقد ذكر المؤيد بالله في الإفادة فصلاً في جوار الرواية عن المخالفين في الاعتقاد حتى الخوارج. (قال) لأنهم يرون الكذب كفراً هذا معنى ما أراد، وقد قال بعض السلف من أهل الحديث: لو تركنا الرواية عن المخالفين لتركنا كثيراً من السنة: فأعلم أيها البصير أن تلك الكتب التي هي كتب السنة ليست شافعية ولا حنفية ولا شيعية ولا أشعرية ولا تنسب إلى فرقة بل هي إسلامية إيمانية محمدية إلهية فخذ منها أساس دينك فعنها أخذ كل مذهب وبها تمسك كل متدين وإن كنت تلتزم أن تهجرها لأجل أنه أخذ المخالف مذهبه منها فاترك أيضاً كتاب الله تعالى فقد أخذ منه كل متمسك بالإسلام من كل الفرق على تباين مذاهبها

وأختلاف (قلت) نعم لكن الاختلاف المنهى عنه هو إدعاء بعض أهل الديانات أنه على الصواب وخصمه على الخطاء وأما الوجه أن يأخذ الإنسان بما ظهر له أنه الحق ولا يؤنب مختلفه إلا بما علم أنه خلاف ما علم من الدين ضرورة وأما الظنيات من فروع وأصول فالواجب حمل المخطيء فيها على السلامه فالأتفاق فى الأمة هو أخذ كل منهم عن السنة والكتاب فى الجملة وإن اختلفوا فى خصوص المسائل وتفصيلها مع عدم تخطيط البعض للبعض فإن خطأ كل منهم الآخر فقد وقع الأختلاف وهذا بحث لا يكاد يرتضيه أحد لما جبلت عليه النفوس، ولما تقرر واستمر ووقع عليه تحرير المؤلفات بين المختلفين من رمى كل طائفة للأخرى بالقوارع وقلّ من أنصف وذلك إن كل من صح عنده وجه من وجوه الدلالات أخذه الغضب عند مخالفته حمية منه على شريعة الله بقدر مبلغ علمه ولو اتسع قليلاً لوجد مجالاً للتأويل فيما عدًا من خالف الضروري والله اعلم اهـ .

هذا ما أورده ضياء الإسلام إسحق بن المتوكل اليمانى رحمه الله وأما نقلناه على طوله لما حوله من درر الحقائق التى قلّ أن يظفر بها فى غير كلامه فرحمه الله ورضي عنه .

المبحث السادس

أمر التفسيق والتضليل والحكم بالنار وحل الواقعة يستتبع أمراً مجتمعاً عليه ضرورة أن المختلف فيه لا يمكن الحكم عليه بشئ منها ففي مسألتنا هذه إنما يصار إلى واحد منها إذا قلنا أن مبايعة عليّ عليه السلام كانت فرضاً مأموراً به بقاطع لا يحتمل التأويل بحيث يؤتار كنه بالأثم والفسق ويستحق المقت واللعن، وأثبت ذلك من أجماع أو نص قاطع لا مساغ لتأويله، مما يتعذر علي طالبه إذ لا أجماع في الباب ولا آية ولا حديث متواترا والآحاد. أما صحيح غير صريح أو صريح غير صحيح فليس لدي المخالف ما يمكنه القطع به يوضح ذلك ما ذكره المسعودي والامام ابن حزم في الفصل أنه توقف عن بيعة عليّ من الصحابة، سعد بن ابي وقاص، وعبدالله بن عمر، واسمة بن زيد، وزيد بن ثابت، وحسان بن ثابت، ورافع بن خديج، ومحمد بن مسلمة، وكعب بن مالك، وقدامة بن مظعون، وهبان بن صيفي، وعبدالله بن سلام، والمغيرة بن شعبة، وأبو سعيد الخدرى، وفضالة بن عبيد، وكعب بن عجرة. وصهيب، ومسلمة بن خالد، في آخرين منهم عائشة أم المؤمنين فإنها كانت خرجت من المدينة حاجة وعثمان رضي الله عنه محصور ثم صدرت عن الحج، فلما كانت بسرف لقيها الخبر بقتل عثمان وبيعة عليّ فانصرفت راجعة الى مكة ثم لحق بها طلحة والزبير، وقد قيل أنهما بايعا كرها وقيل لم يايعا. وقال

ابن تيمية في منهاج السنة: تخلف عن بيعة علي رضي الله عنه والقتال معه نصف الأمة أو أقل أو أكثر اهـ .

كل هذا مما يدل علي أن الأمر ليس فيه برهان من الله حتى يلام مخالفه ويرمى بما ترمى به الطغمة والفجرة والا لما ساغ لهؤلاء الصحابة - وهم من هم - الإباء عن البيعة والجرأة علي ارتكاب المحذور كفاحاً ومن أجل ذلك ذهب أبو بكر الأصم - من ابن عمرو الغوطي منهم ذهب إلى أنها لا تنعقد إلا بأجماع الأمة عن بكرة أبيهم، وكذلك هشام بن عمرو الغوطي منهم ذهب إلى أنها لا تنعقد في أيام الفتنة وأختلاف الناس، وإنما يجوز عقدها في حال الأتفاق والسلامة. قال الشهرستاني: فكانا لا يريان إمامة علي رضي الله عنه علي الشريطة إذ كانت البيعة في أيام الفتنة من غير اتفاق من جميع الصحابة إذ بقي في كل طرف طائفة علي خلافة اهـ. ومن جراء ذلك أيضاً ذهب الكرامية إلى جواز عقد البيعة لإمامين في قطرين. قال الشهرستاني: وغرضهم إثبات إمامة معاوية في الشام باتفاق جماعة من الصحابة وإثبات إمامة أمير المؤمنين علي بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من الصحابة ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية قتالاً علي طلب قتلة عثمان واستقلالاً بمال بيت المال اهـ كلامه. والكرامية تنتمي إلى ابن كرام صاحب المذهب الشهير في الأصول وقد ذكره الشهرستاني في الملل والنحل ومذهبه ما رأيت في الإمامة بل غلاب الخوارج في شأنها فذهبوا إلى أنه لا يجب علي الأمة نصب إمام أصلاً وإنما الواجب عليهم رعاية النصفة فيما بينهم. قال الشهرستاني: وجوزوا أن لا

يكون في العالم إمام أصلاً وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبداً أو حراً أو
 نبطياً أو قرشياً كما نقله العضد في مواقفه والسيد الجرجاني في شرحه بسط
 ذلك فانظره^(١) ومذهب الخوارج هذا وإن رده الجمهور ونقضوا ما استدلوا به
 إلا أن من رجالهم من لا يعتقد أجماع مع خلفه كعكرمة مولى ابن عباس
 والوليد بن كثير وغيرهما ممن سماهم السيوطي في التقریب وعدّ المبرد في
 الكامل منهم الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه وتقلده عنه عز الدين بن أبي
 الحديد في شرح نهج البلاغة دع عن بقية رجالهم المعدودين في كتاب
 الشهرستاني .

وأحسن من رأته كتب في وجوب نصب الإمام على الأمة حجة
 الإسلام الغزالي في آخر الاقتصاد والإمام ابن حزم في الفصل فليراجع .
 والغيان للإمام أكيون والاكناه السلطانية للأمر والمأورد .

(١) ومن رأيهم أن حديث الأئمة من قريش حديث منكر . وقد قرأت في ميزان الاعتدال للذهبي في
 ترجمة إبراهيم بن سعد أن أبا داود - صاحب السنن - قال: سمعت أحمد بن حنبل يسئل عن
 حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أنس مرفوعاً: الأئمة من قريش: فقال: ليس هذا في كتب
 إبراهيم بن سيد لا ينبغي أن يكون له أصل اه وإبراهيم بن سعد أحد الثقات الأعلام خرج له
 الشيخان وكان يجيز الغناء وسماع الأوتار اه .

وهو كبر في
 رأي الأئمة
 ذلك والكمال
 كتاب أدب وتسم
 لا كتاب يؤخر من
 عقائد الناس لا سيما
 الأئمة مالك
 رحمه الله

المبحث السابع

دلت النصوص الصريحة على أن الأخوة الإيمانية ثابتة ما دام الأصل محفوظاً في بنيتها وأن المعاصي لا ترفعها وأن تلك كباثر بدليل قوله تعالى في آية القصاص ﴿فمن عفى له من أخيه شيء﴾^(١) وكذلك آية ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي﴾^(٢) الى قوله ﴿انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم﴾^(٣) فإنها تدل دلالة صريحة على تسمية الباغي أخاً دع عنك وصفه بالإيمان هذا مع القطع ببيغيه وأما مع الخلاف فيه فأحرى وأولى كما في هذا البحث فإن الطوائف فيه متعددة. قال الإمام ابن تيمية: النصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقتضى أن ترك القتال كان خيراً للطائفتين وأن القعود عن القتال كان خيراً من القيام فيه وأن علياً مع كونه أولى بالحق من معاوية لو ترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيراً وأهل السنة يترحمون على الجميع ويستغفرون لهم كما أمرهم الله تعالى بقوله ﴿والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا أنك رؤوف رحيم﴾^(٤) واما الرافضي فاذا قد في معاوية بأنه كان باغياً ظالماً قال له الناصبي وعلى أيضاً

(١) سورة البقرة الآية ١٧٨ .

(٢) سورة الحجرات الآية ٩ .

(٣) سورة الحجرات الآية ١٠ .

(٤) سورة الحشر الآية ٤٠ .

كان باغياً ظالماً لما قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال وصال عليهم
 وسفك دماء الأمة بغير فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم وكان السيف مسلولاً
 في خلافته على أهل الملة مكفوفاً عن الكفار والقادحون في عليّ طوائف
 (طائفة) تقدح فيه وفيمن قاتله جميعاً (وطائفة) تقول فسقت احدهما لا بعينها
 كما يقول ذلك عمرو بن عبيد من شيوخ المعتزلة في أهل الجمل (وطائفة)
 يقولون هو الظالم دون معاوية كما يقول ذلك الروائية (وطائفة) يقولون على
 كان في أول أمره مصيباً فلما حكم الحكمين كفر وأرتد عن الإسلام ومات
 كافراً وهؤلاء هم الخوارج، فالخوارج والروائية وكثير من المعتزلة وغيرهم
 يقدحون في عليّ الله عنه وكلهم محطون في ذلك ضالون مبتدعون. فان قال
 الذاب عن عليّ هؤلاء الذين قاتلهم عليّ كانوا بغاة فقد ثبت في الصحيح أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لعليّ رضي الله عنه: تقتلك الفئة الباغية: وهم
 قتلوا عماراً (فهنا) للناس أقوال (منهم) من قدح في حديث عمار (ومنهم)
 من تأوله على أن الباغي الطالب وهو تأويل ضعيف. وأما السلف والأئمة
 فيقول أكثرهم كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة
 الباغية فإن الله لم يأمر بقتالها ابتداء بل أمر إذا اقتلت طائفتان أن يصلح بينهما
 ثم إن بغت أحدهما على الأخرى قوتلت التي تبغى وهؤلاء قوتلوا ابتداء قبل
 أن يبدؤا بقتال (ثم قال) والمنصوص عن الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة أن ترك
 القتال كان خيراً من فعله وأنه قتلا فتنة ولهذا كان عمران بن حصين رضي الله
 عنه ينهى عن بيع السلاك فيه ويقول: لا يباع السلاك في الفتنة وهذا قول سعد

السلاح

السلاح

ابن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وابن عمر وأسامة بن زيد رضي الله عنهم
وأكثر من كان يقي من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وهو قول
أكثر أئمة الفقه والحديث اهـ كلام ابن تيمية رحمه الله .

وقال السيد اليماني في إيثار الحق: قال أهل السنة تجب كراهة ذنب
المذنب العاصي ولا تجب كراهة المسلم نفسه بل يجب لإسلامه وقد قال صلى
الله عليه وسلم في الحدود بالخمر « لا تعينوا الشيطان على أخيكم » *

وروى محمد بن نصر عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن الخوارج
المشركون هم قال: من الشرك فروا؛ قيل: أفيمنافقون قال: إن المنافقين
لا يذكرون الله إلا قليلاً ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى؛ قيل: فمن هم قال:
قوم يبغيوا علينا فقاتلناهم؛ قال السيد اليماني: بعد أن نقل بعض كلام علي
عليه السلام هذا: وكذلك أهل التأويل من أهل الملة وإن وقعوا في أفحش
البدع والجهل فقد علم منهم أن جاهلهم في ذلك هي حال الخوارج.

المبحث الثامن

اتفق الحكماء على أنه لا يليق بالمنظر أن يهيج إلا بعد أن يقتل المسائل
علماء ويثبت الأمر لديه ثبوتاً لا ريب فيه: ولأجله قال الإمام القاضي أبو الوليد
ابن رشد: من العدل أن يقام بحجة الخصوم في البحث ويناب عنهم إذ لهم ان
يحتجوا بها. ومن العدل - كما يقول الحكيم - أن يأتي الرجل من الحج خصومه
بمثل ما يأتي لنفسه أعني أن يجهد نفسه في طلب الحج ^{لخصومه} كما يجهد نفسه
في طلب الحج لمذهبه وأن يقبل لهم من الحج النوع الذي يقبله لنفسه اهـ.
وهذه من درر الفوائد وغرر القواعد في موقف الحكم بالانصاف في ديوان
التنازع والتناظر ونحن نورد ما للخصوم هنا لينجلي الحق ويبرأ محب الأنصاف
من التشيع والتحزب - وإن كان ما لهم واهياً ومحجوجاً فنقول: قال الإمام ابن
حزم في الفصل: ذهب جماعة من الصحابة وخيار التابعين وطوائف ممن بعدهم
الى تصويب محاربي عليّ من أصحاب الجمل وأصحاب صفين وهم الحاضرون
لقتاله في اليومين المذكورين وقد أشار إلى هذا أيضاً أبو بكر بن كيسان (ثم
قال) احتج من ذهب إلى تصويب محاربي عليّ كرم الله وجهه يوم الجمل ويوم
صفين بان قال: أن عثمان رضي الله عنه قتل مظلوماً فالطلب بأخذ القود من
قاتليه فرض قال الله عز وجل ﴿ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً﴾^(١)

(١) سورة الإسراء الآية ١٧ .

وقال تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾^(١) قالوا: ومن آوى الظالمين فهو إما مشارك لهم، وإما ضعيف عن أخذ الحق منهم، وكلا الأمرين حجة في إسقاط إمامته ^{إمامته} على من فعل ذلك ووجوب حربه (قالوا) وما أنكروا على عثمان إلا أقل من هذا من جواز أنقاذ ^{إنقاذ} أشياء بغير علمه فقد ينفذ مثلها سراً ولا يعلمها أحداً إلا بعد ظهورها (قالوا) وحتى لو أن كل ما أنكر على عثمان يصح ما حل بذلك قتله بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام لأنهم إنما أنكروا عليه استئثاراً بشئ يسير من فضلات الأموال لم تجب لأحد بعينه فمنعها وتولية أقاربه فلما شكوا إليه عزلهم وأقام الحد على من استحقة وأنه صرف الحكم بن أبي العاص إلى المدينة ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم للحكم لم يكن حداً واجباً ولا شريعة على ^{الأيدي} الثايد وإنما كان عقوبة بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام وصارت الأرض كلها مباحة وأنه ضرب عماراً خمسة أسواط ونفى أبانراً إلى الريدة وهذا كله لا يبيح الدم (قالوا) ولما بوء على المحدثين أعظم الأحداث من سفك الدم الحرام في حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما دم الإمام وصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم والمنع من إنفاذ الحق عليهم أشد من كل ما ذكر بلا شك (قالوا) وامتناع معاوية من بيعة عليّ كما امتناع علي من بيعة أبي بكر فما حاربه أبو بكر ولا أكرهه وأبو بكر أقدر على عليّ من عليّ على معاوية ومعاوية في تأخره عن بيعة عليّ أعذر وأفسح مقالا من عليّ في تأخره عن بيعة

(١) سورة المائدة الآية ٢ .

أبي بكر لأن علياً لم يمتنع عن بيعة أبي بكر أحد من المسلمين غيره بعد أن بايعه الأنصار والزبير. وأما بيعة عليّ فإن جمهور الصحابة تأخروا عنها إما عليه وأما لا له ولا عليه وما تابعه فيهم إلا الأقل سوى أزيد من مائة ألف مسلم بالشام والعراق ومصر والحجاز، كلهم امتنع عن بيعته فهل معاوية إلا كواحد من هؤلاء في ذلك، (وأيضاً) فإن بيعة عليّ لم تكن على عهد من النبي صلى الله عليه وسلم كما كانت بيعة أبي بكر ولا عن أجماع من الأمة كما كانت بيعة عثمان ولا عن عهد من خليفة واجب الطاعة كما كانت بيعة عمر ولا عن شورى فالقاعدون عنها بلا شك - ومعاوية من جملتهم - أعذر من عليّ في عوده عن بيعة أبي بكر ستة أشهر حتى رأى البصرة وراجع الحق عليه في ذلك (قالوا) فإن قلتم خفى عليّ نص رسول الله صلى الله عليه وسلم عليّ أبي بكر قلنا لكم لم يخف عليه بلا شك تقديم رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر إلى الصلاة وأمره علياً أن يصلى وراءه في جماعة المسلمين فتأخره عن بيعة أبي بكر سعى منه في حظه عن مكان جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم حقاً لأبي بكر وسعى منه في فسخ نص رسول الله صلى الله عليه وسلم عليّ تقديمه إلى الصلاة وهذا أشد من رد إنسان نفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم للذنب ثم تاب منه. (وأيضاً) فإن علياً قد تاب واعترف بالخطأ لأنه إذا بايع أبا بكر بعد ستة أشهر تأخر فيها عن بيعته لا يخلو ضرورة من أحد وجهين أما أن يكون مصيباً في تأخره فقد أخطأ إذ بايع أو يكون مصيباً في بيعته فقد أخطأ إذ تأخر عنها (قالوا) والمنتعون عن بيعة عليّ لم يعترفوا قط بالخطأ في

تأخر علي عن بيعة ابي بكر وان كان فعلهم صواباً فقد برئوا من الخطأ جملة
(قالوا) واليون بين طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعلي خفي جداً فقد
كانوا في الشورى معه لا يبدو له فضل شغوف عليهم ولا علي واحد منهم،
وأما اليون بين العلي^{علي} وأبي بكر أبين وأظهر فهم من امتناعهم عن بيعته أعذر
لخفاء التفاضل (قالوا) وهلاً فعل علي في قتل عثمان كما فعل بقتلة عبداً لله بن
خباب بن الأرت فإن القصتين استوتوا في التحريم فالمصيبة في قتل عثمان في
الإسلام وعند الله عز وجل وعند المسلمين أعظم جرماً وأصوفاً خرقاً وأشنع
أثماً وأهول فتناً من المصيبة في قتل عبداً لله بن خباب اهـ . لعله : أسرع

(قال ابن حزم رحمه الله) هذا كل ما يمكن أن تحتج به هذه الطائفة قد
تقصيناه ثم أسهب رحمه الله في محاجة هذه الفرقة والرد عليها على عادته،
وأقول لا حاجة إلى الاسهاب فيه لأن كون الحق مع الإمام علي عليه السلام
ظاهر لذوى الألباب، ظهور الشمس ليس دونها حجاب ، :

وبالجملة فالواقف على مثل هذه الشبه يرى أن ثمة شيئاً يتكأ عليه
وليس هو مجرد الهوى والعصبية لاسيما والذين التبس عليهم الأمر كثيرون
وكلهم ممن لا يدلى الى عثمان بنسب ولا رحم ولا يندب إمرة ولا عمالة.
وجلي أن تبين وجه الحق إنما هو بالوقوف على تفصيل المتنازع فيه وتحليله
وطرح كل ما سبق الى القلب وغرس فيه من تقليد أو تحزب أو تقية أو حمية
وفي المراسلات بين علي رضي الله عنه ومعاوية ما يجلى ذلك ويوضحه كثيراً
ولا بأس ان نأثر منها هنا طرفاً فقد نقل المبرد في كامله أن عليا عليه السلام لما

وجه جريز بن عبد الله البجلي الى معاوية يأخذه بالبيعة له كتب إلى علي عليه السلام ما مثاله بعد البسملة: (أما بعد فلعمري لو بايعك القوم الذين بايعوك وأنت بريء من دم عثمان كنت كأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم أجمعين ولكن أغريت بعثمان المهاجرين وخذلت عنه الأنصار فاطاعك الجاهل وقوي بك الضعيف وقد أبى أهل الشام إلا قتالك حتى تدفع إليهم قتلة عثمان فإن فعلت كانت شورى بين المسلمين ولعمري ما حجتك علي كحجتك علي طلحة والزبير لانهما بايعاك ولم أباعك وما حجتك علي أهل الشام كحجتك علي أهل البصرة لأن أهل البصرة أطاعوك ولم يطعك أهل الشام. وأما شرفك في الإسلام وقرابتك من رسول الله صلى الله عليه وسلم موضعك من قريش فلست أدفعه).

فكتب إليه أمير المؤمنين علي رضى الله عنه جنواب هذه الرسالة بعد

البسملة:

(أما بعد فإنه أتاني منك كتاب أمرء ليس له بصر يهديه ولا قائد يرشده دعاه الهوى فأجابه وقاده فاتبعه زعمت أنك إنما أفسد عليك بيعتي خطيبتى فى عثمان ولعمري فى ما كنت إلا رجلاً من المهاجرين أوردت كما أوردوا وأصدرت كما أصدروا وما كان الله ليجمعهم على ضلال ولا ليضر بهم بالعمى وبعد فما أنت وعثمان إنما أنت رجل من بنى أمية وبنو عثمان أولى بمطالبة دمه. فان زعمت أنك أقوى على ذلك فادخل فيما دخل فيه المسلمون ثم حاكم القوم إلى. وأما تمييزك بينك وبين طلحة والزبير وأهل الشام وأهل

البصرة فلعمري ما الأمر فيما هناك إلا سواء لأنها بيعة شاملة لا يستثنى فيها الخيار ولا يستأنف فيها النظر. وأما شرفي في الإسلام وقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وموضعي من قريش فالعمري لو استطعت دفعه لدفعته اهـ .

ويقرب من ذلك ما دار بين نافع بن الأزرق وأصحابه من الحرورية - فرقة من الخوارج - وبين ابن الزبير وذلك على ما رواه المبرد في الكامل إن نافعاً - وكان ذا لسان غضب واحتجاج وصبر على المنازعة - مضى هو وأصحابه إلى مكة ليمنعوا الحرم من جيش مسلم بن عقبة^(١) فلما صاروا إلى ابن الزبير عرفوه انفسهم ولم يبايعوه ثم تناظروا فيما بينهم فقالوا ندخل إلى هذا الرجل فننظر ما عنده فإن قدم أبا بكر وعمر وبرئ من عثمان وعلي وكفر أباه وصلاحه بايعناه وإن تكن الأخرى ظهر لنا ما عنده فتشاغلنا بما يجدي علينا فدخلوا على ابن الزبير وهو متبذل وأصحابه متفرقون عنه فقالوا إنا جنناك لتخربنا رأيك فإن كنت على الصواب بايعناك وإن كنت على غيره دعوناك إلى الحق (ما تقول في الشيخين قال خيرا (قالوا) فما تقول في عثمان الذي أحمى الحمى وآوى الطريد وأظهر لأهل مصر شيئا وكتب بخلافه وأوطأ آل أبي معيط رقاب الناس وآثرهم بغي المسلمين - وفي الذي بعده الذي حكم في دين الله الرجال وأقام على ذلك غير تائب ولا نادم - وفي أبيك وصاحبه وقد بايعا عليا وهو إمام عادل مرضى لم يظهر منه كفر ثم نكثا بعرض من أعراض

لتخربنا

بايعا

(١) قائد جيش الحرة قاتله الله ومن أرسله .

الدنيا وأخرجنا عائشة تقاتل وقد أمرها الله وصواحبه أن يقرن في بيوتهن -
 وكان لك في ذلك ما يدعوك الى التوبة فإن أنت قلت كما نقول فلك الزلفة
 عند الله والنصر على أيدينا ونسأل الله لك التوفيق وأن آيت إلا نصر رأيك
 الاول وتصويب أيك وصاحبه والتحقيق بعثمان والتولي في السنين الست التي
 أحلت دمه ونقضت أحكامه وأفسدت إمامته خذلك الله وانتصر منك بايدينا
 (فقال ابن الزبير): ان الله أمر وله العزة والقدرة في مخاطبة أكفر الكافرين
 وأعتى العتاة بأرأف من هذا القول فقال لموسى ولاخيه صلى الله عليهما في
 فرعون ﴿فقلوا له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى﴾^(١) وقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم « لا تؤذوا الأحياء بسب الموتى » * . فنهى عن سب أبي
 جهل من أجل عكرمة ابنه وأبو جهل عدو الله وعدو الرسول والمقيم على
 الشرك والجماد في المحاربة والمتبغض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
 الهجرة المحارب له بعدها وكفى بالشرك ذنباً وقد كان يغنيكم عن هذا القول
 الذي سميت فيه طلحة وابي أن نقولوا: أتبرأ من الظالمين: فان كانا منهم دخلاً
 في غار الناس وإن لم يكونا منهم لم تحفظوني بسب أبي وصاحبه وانتم تعلمون
 أن الله جل وعز قال للمؤمن في أبويه ﴿وان جاهداك على ان تشرك بي
 ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾^(٢) وقال جل

(١) سورة طه الآية ٤٤ .

* متفق عليه .

(٢) سورة لقمان الآية ١٥ .

ثناؤه ﴿وقولوا للناس حسناً﴾^(١) وهذا الذي دعوتكم إليه أمر له ما بعده وليس يقنعكم الا التوفيق والتصريح ولعمري أن ذلك لا حرى بقطع الحجج وأوضح لمنهاج الحق وأولى بان يعرف كل صاحبه من عدوه فروحوا إلى من عشيتكم هذه أكشف لكم ما أنا عليه إن شاء الله .

فلما كان العشي راحوا إليه فخرج إليهم وقد لبس سلاحه فلما رأى ذلك نجده قال: هذا خروج منا بذكركم: فجلس على رفح من الأرض فحمد الله وأثنى عليه وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ذكر أبا بكر وعمر أحسن ذكر ثم ذكر عثمان في السنين الأوائل من خلافته ثم وصلهن بالسنين التي أنكروا سيرته فيها فجعلها كالمأضية وخبر أنه آوى الحكم بن أبي العاص بأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم - وذكر الحمى وما كان فيه من الصلاح - وأن القوم استعبوه من أمور وكان له ان يفعلها أولاً مصيباً ثم اعتبهم بعد محسناً - وأن أهل مصر لما أتوه بكتاب ذكروا انه منه بعد أن ضمن لهم العتي ثم كتب لهم ذلك الكتاب بقتلهم فدعوا الكتاب اليه فحلف أنه لم يكتبه ولم يأمر به وقد أمر بقبول اليمين ممن ليس له مثل سابقته مع ما اجتمع له من صبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكانه من الإمامة وأن بيعة الرضوان تحت الشجرة إنما كانت بسببه وعثمان الرجل الذي لزمته يمين لو حلف عليها لحلف على حق فافتداها بمائة الف ولم يحلف، وقد قال رسول الله

(١) سورة البقرة الآية ٨٣ .

صلى الله عليه وسلم «من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليرض»^(١)
 فعثمان أمير المؤمنين كصاحبيه وأنا وليّ وليه وعدوه، وأبي وصاحبه صاحباً
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن
 الله تعالى يوم أحد لما قطعت أصبع طلحة: نكته إلى الجنة: وقال: أوجب
 للجنة. وكان الصديق إذا ذكر يوم أحد قال: ذاك يوم كله أو جلّه لطلحة،
 والزبير جوارى رسول الله وصفوته وقد ذكر أنهما في الجنة وقال جل وعز
 (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) وما أخبرنا بعد أنه
 سخط عليهم فإن يكن ما سعوا فيه حقاً فأهل ذلك هم وإن يكن زلة ففى عفو
 الله تمحيصها وفيما وفقهم له من السابقة مع نبيهم صلى الله وسلم، ومهما
 ذكرتموهما به فقد بدأتم بأمكم عائشة رضى الله عنها فإن أبى أن تكون
 أما له نبيذ اسم الإيمان عنه قال الله جل ذكره وقوله الحق (النبي أولى بالمؤمنين
 من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم) اه فنظر بعضهم إلى بعض ثم انصرفوا عنه اه
 ما أورده المبرد رحمه الله.

مثل هذا يرى الواقف عليه من أين أتى من أتى حتى تمكنت الشبهة من
 نفسه ومن الجواب عنه يعلم ما لدى الآخر من البرهان، وما يزيح ما وقر من
 الخلاف في الأذهان والحق أبلج، والباطل جلعج.

(١) رواه الترمذي وابن ماجه.

المبحث التاسع

دعوى أن معالوية لم يبلغ رتبة الإجتهد تفريط في الانصاف وافراط في
النجس وقد يفضى الى مالا يذهب إليه المناظر فان معاوية أقام أميراً لعمر رضى
الله عنه في الشام أيام خلافته، يقضى ويفتى هكذا كل عامل لخليفة إنما يولى
ليكفى الخليفة مؤونة ذلك وقد ذكر الامام ابن القيم فى أعلام الموقعين أن عمر
ابن عبدالعزيز استعمل عروة بن محمد السعدي على اليمن وكان من صالحى
عمال عمر وأنه كتب إلى عمر يسأله عن شئ من أمر القضاء فكتب إليه عمر
(لعمرى ما أنا بالنشيط على الفيتبا ما وجدت منها بدأ وما جعلت إلا لتكفينى
وقد حملتك ذلك فاقض فيه برأيك) اهـ. وهكذا كان عمال الخلفاء لاسيما
عمال عمر بن الخطاب رضى الله عنه وناهيك بعمر وتخيره وشدته ويقظته
على عماله ومؤاخذته لهم بالقليل والكثير فهل يتصور أن يولى عمر اقليماً
كالشام وهو أعظم اقاليم الخلافة في عهده تلك المدة عاملاً ليس بأهل ولا كفو
ولا بلغ رتبة من يجتهد في الدين ما أظن أن منصفا يقبل ذلك، وهذا ما دعا
أئمة السنة وقادة السلف إلى القول بانه كان مجتهداً في حروبه لكنه مخطئ وإن
كان في رأيه معذوراً وما الأغرب إلا قول بعض الغلاة: من أين لمعاوية أن يعد
فى مصاف المجتهدين وهو لم يسلم إلا قبل وفاة النبى صلى الله عليه وسلم
بثلاث سنين ومثلها لا يكفى لنيل طالب العلم مرتبة الإجتهد فان من يربى في
جحور العلم سنين متطاولة لا يتلونه الآن هذه الرتبة بل من أفنى عمره كله فيه
يابون الأذعان له بذلك فأنى يسلم لكم ما تدعون: ونحن نقول: أن الجواب

عن هذا مفصلاً يحتاج الى مجلد لأنه يستتبع مسائل ومقدمات عديدة إلا انا
نختصر له الكلام اختصاراً فنقول لو سلم له ما يدعيه من اشتراط تطاول المدة
في الصحبة النبوية للزم إخراج كثير من الصحابة الذين أسلموا قبل وفاة النبي
صلى الله عليه وسلم عن هذه الرتبة وعدد ليس بقليل من صغار الصحابة
عليهم الرضوان مع أنهم من أهل الرواية والفقہ والإمرة والعمالة والقيادة ولا
قائل بذلك. ثم ان سر الوصول إلى تلك الرتبة في ذلك العهد - مع قصر المدة
- هو ان يوماً واحداً من مجلس النبي صلى الله عليه وسلم خير من الف يوم
من غيره ومن أين للخلف بركة ذلك المجلس الميمون وأنوار علوم النبوة
وحكمة التنزيل تشرق من حضرته الجليلة على تلك الأسماع الواعية والقلوب
السليمة وما ثمة الأبواب اللباب من معرفة التأويل والفقہ في سنته صلى الله
عليه وسلم وتلقى حكمته وحكمه واقضيته ومواعظه وأوامره مما هو كلى
الكليات وأحتل الأصول ثم بعده صلى الله عليه وسلم كان مما يوقى العلم
ويشد أزره مجالسة الخلفاء الراشدين وعلماء الضحى والتفقه منهم وسماع
الحوار والتساؤل من المفتين منهم والمستفتين ومراجعتهم الليل والنهار كل
ذلك مما يسهل الوصول إلى البغية في أقرب وقت، وفطرتهم السليمة وذكاؤهم
العربي وفصاحتهم وذلاقة لسانهم اغناهم عن تلك العلوم التي هي وسيلة
لتلك المقاصد الشريفة وأما رفض المتأخرين عد من امضى عمره فى التعلم
والتعليم فى عداد المجتهدين فالمقام فيه تفضيل فإن امضى عمره فى الوسائل
الآلية والعلوم العقلية والفقہ فى مذهب واحد ولم يكب على علوم الكتاب
والسنة حتى تصير ملكة له فأجدر به أن لا يكون من رجال هذا المقام اذ لا

ينال بمثل منهجه المذكور. وأما من سلك سبيل السلف في التعلم والتعليم ووقف حياته على علوم الكتاب والسنة ووقف على سر الشريعة والتشريع، وحكمة التأصيل والتفريع، فذاك من فرسان هذا الميدان، وإن لم يدع ذلك أو يخسه أهل الشأن، هذا وقد أوضح مرتبة معاوية في الاجتهاد والامامة الامام ابن تيمية في منهاج السنة بقوله: ان معاوية روى الحديث وتكلم في الفقه وقد روى اهل الحديث حديثه في الصحاح والمسانيد وغيرها وذكر بعض العلماء فتاويه واقضيته: وعده الامام ابن القيم في أعلام الموقعين في طبقة الصحابة المتوسطين في الفتوى بين الكثيرين منها والمقلين: وممن أوسع المقال في هذا الامام ابن حزم رضى الله عنه في الفصل وعبارته: وأما أمر معاوية فلم يقاتله عليٌّ رضى الله عنه لامتناعه عن بيعته لانه كان يسعه في ذلك ما وسع ابن عمير وغيره ولكن قالته لامتناعه عن انفاذ اوامره في جميع أرض الشام وهو الامام الواجب طاعته فعليُّ المصيب في هذا ولم ينكر معاوية قط فضل عليٍّ واستحقاقه الخلافة لكن اجتهاده اذاه إلى أن رأى تقديم أخذ القود من قتلة عثمان رضى الله عنه على البيعة ورأى نفسه أحق بطلب دم عثمان والكلام فيه من ولد عثمان وولد الحكم بن أبي العاص لسنه ولقونه على الطلب بذلك كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالرحمن بن سهل - أخا عبدا لله بن سهل المقتول بخيبر - بالسكوت وهو أخو المقتول وقال له كبر كبر: وروى الكبر الكبر: فسكت عبدالرحمن وتلك محيصة وحويصة ابنا مسعود وهما ابنا عم المقتول لانهما كانا أسن من أخيه فلم يطلب معاوية من ذلك إلا ما كان له من الحق أن يطلبه وأصاب في ذلك الأثر الذي ذكرنا وإنما خطأ في تقديمه ذلك

تكملة

على البيعة فقط فله أجر الاجتهاد في ذلك ولا إثم عليه فيما حُرِّمَ من الاصابة
كسائر المخطئين في إجتهادهم الذين اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
لهم أجراً واحداً وللمصيب أجرين. (ثم قال ابن حزم) ولا عجب أعجب ممن
يجيز الإجهاد في الدماء والفروج والأنساب والأموال والشرائع التي يبدان الله
بها من تحريم وتحليل وإيجاب ويعذر المخطئين في ذلك ويرى ذلك مباحاً لليث
وأبي حنيفة والثوري ومالك والشافعي وأحمد وداود وإسحق وأبي ثور وغيرهم
كزفر وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وابن القاسم وأشهب
وابن الماحشون والمزني وغيرهم فواحد من هؤلاء يبيح دم هذا الإنسان وآخر
منهم يحرمه كمن حارب ولم يقتل او عمل عمل قوم لوط وغير هذا كثير
وواحد منهم يبيح هذا الفرج وآخر منهم يحرمه كبكر انكحها أبوها وهي بالغة
عاقلة بغير إذنها ولا رضاها وغير هذا كثير، وكذلك في الشرائع والأوامر
والأنساب وهكذا فعلت المعتزلة بشيوخهم كواصل وعمرو وسائر شيوخهم
وفقهاءهم وهكذا فعلت الخوارج بفقهاءهم ومفتيهم ثم يضيقون ذلك على من
له الصحة والفضل والعلم والتقدم والاجتهاد كمعاوية وعمرو ومن معهما من
الصحابة رضی الله عنهم وإنما اجتهدوا في مسائل دماء كالتي اجتهد فيها
المتفون وفي المتفين من يرى قتل الساحر وفيهم من لا يراه، وفيهم من يرى قتل
الحرّ بالعبد، وفيهم من لا يراه وفيهم من يرى قتل المؤمن بالكافر وفيهم من لا
يراه فأی فرق بين هذه الإجهادات واجتهاد معاوية وعمرو وغيرهما لولا
الجهل والعمى والتخليط بغير علم وقد علمنا أن من لزمه حق واجب وامتنع
عن أدائه وقاتل دونه فإنه يجب على الإمام أن يقاتله وإن كان منا وليس ذلك

بمؤثر في عدالته وفضله ولا بموجب له فسقابل هو مأجور لإجهاده ونيته في طلب الخير. فهذا قطعنا على صواب علي رضي الله عنه وصحة إمامته وأنه صاحب الحق وأن له أجرين أجر الإجهاد وأجر الإصابة وقطعنا أن معاوية رضي الله عنه ومن معه مخطئون مجتهدون مأجورون أجراً واحداً. وأيضاً في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخبر عن مارقة تفرق بين طائفتين من أمته يقتلها أولى الطائفتين بالحق: فمركت تلك المارقة وهم الخوارج من أصحاب علي وأصحاب معاوية فقتلهم علي وأصحابه فصح أنهم أولى الطائفتين بالحق اهـ كلام ابن حزم بحروفه وقد أطل بعده بما يكشف القناع عن كثير من الغامضات ويجلي الحق لطالبه بالآيات البينات .

وقال الإمام ابن تيمية في منهاج السنة: فإن قال الذاب عن علي كان علي مجتهداً في ذلك، قال له منازعه: ومعاوية كان مجتهداً في ذلك، فإن قال كان مجتهداً مصيباً: ففي الناس يقول له: ومعاوية كان مجتهداً مصيباً أيضاً بناء على إن كل مجتهد مصيب وهو قول الأشعري. (ومنهم) من يقول بل معاوية مجتهد مخطئ وخطؤ المجتهد مغفور (ومنهم) من يقول بل المصيب أحدهما لا بعينه (ثم قال) ومن سلم أنه كان امام حق كأهل السنة فإنه يقول: الإمام الحق ليس معصوماً ولا يجب على الإنسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته ولا يطيعه الإنسان فيما يعلم أنه معصية لله أو أن تركه خير من فعله والصحابة الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقدون أن ترك القتال خير من القتال أو أنه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك والذين قاتلوه لا يخلو إما أن يكونوا عصاة أو

مجتهدين مخطئين أو مصيبين وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح فى إيمانهم ولا يمنعهم الجنة فإن الله تعالى قال ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفى لى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا اليه لعلكم ترحمون﴾ (١) فسامهم أخوة ووصفهم بأنهم مؤمنون مع وجود الاقتتال بينهم والبغى من بعضهم على بعض فمن قاتل علياً إن كان باغياً فلبس ذلك بمخرجه عن الإيمان ولا موجب له النيران ولا مانع له من الجنان فإن البغى إذا كان بتأول كان صاحبه مجتهداً ولهذا اتفق أهل السنة على انه لا يفسق واحدة من الطائفتين وإن قالوا فى أحدهما أنهم كانوا بغاة لأنهم كانوا مناولين مجتهدين والمجتهد المخطئ لا يفكر يكفر ولا يفتنق وان تعمد البغى فهو ذنب من الذنوب والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء المؤمنين وغير ذلك اهـ كلام ابن تيمية بحروفه رضى الله عنه .

(١) سورة الحجرات الآية ٩ .

المبحث العاشر

قد يورد علينا بعض فلاسفة التاريخ بان معاوية واباه وذوى قرياه من
الطلاق - أعني الذين أسلموا يوم فتح مكة وإطلق النبي صلى الله عليه وسلم
سراحهم منه وكرما - لم يعتنقوا الإسلام إلا لما يشوا من الفوز وانهم كانوا
يظنون العداوة لبني هاشم لما بينهم وبينهم في الجاهلية وان معاوية إنما تصدى
للمطالبة بدم عثمان ظاهراً وقصده التماس الخلافة وأنه لم يحارب إلا للملك
والدنيا إذ دل عليه اقتباسه من الروم أسباب البذخ ودواعي الترف وتقليده لهم
في أبهة الملك وليس الخز والديلاج وأحداثه البيعة لأبنة يزيد وحمله الناس على
بيعته بولاية العهد إلى غير ذلك، مما قلب هيئة الخلافة الحققة وما استتبعه من
الملك العضوض الذي أصبحت الأثرة والعصية والبعد عن سيرة الراشدين
لازماً من لوازمه وركناً فيه - اللهم الا ماشد وندر - دع عنك ما جره على
الامة من سفك الدماء في حروبه مع الإمام الحق وبغيه في خروجه عليه أفليس
كل هذا من المعاصي التي تبيح لعن مرتكبها وتوجب بغضه في الله - وهذا ما
حمل من ألف في ذلك وصدع به .

وقد يقال في الجواب انا قدمنا في المباحث المقدمة ما فيه الكفاية مرهنا
عليه ويزاد على ذلك بأن كونهم من الطلقاء وما ذكر معه لو كان يوجب
بغضهم لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم على سراياه ولما استعملهم
الخلفاء الراشدون في عمل ما، واجزم بأنهم كانوا يظنون ما يظنون تهجم
على الغيب فإن ذلك مرده الى بارئهم وحسابهم عليه سبحانه. واما البذخ

والتزف فما كان حلالاً أو من حلال فلا نكران فيه ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾^(١) قال الامام ابن تيمية: هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد ونقص وغير من وجهه والصحيح منه هم فيه معذورون أما مجتهدون مصيبون وأما مجتهدون مخطئون وأهل السنة مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الأثم وصفائره بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما صدر منهم إن صدر وإذا كان صدر من أحد منهم ذنب فيكون قد تاب منه أو أتى بحسنات تحوه أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر عنه فإذا كان هذا في الذنوب المحققة فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين اهـ كلامه
رحمة الله .

ومما يرشح الاجتهاد لمعاوية في هذا الباب انه كان يرى أن بني أمية أولى بطون قريش بالسلطة لانهم كانوا في الجاهلية أقوى من بني هاشم جانباً وأكثر عدداً وكانت القيادة في الحرب اليهم^(٢) وقد نقل الميرد في الكامل أن آل حرب كانوا إذا ركبوا في قومهم من بني أمية قدموا في المواكب واخليت لهم صدور المجالس. (قال) وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يفرش فراشاً في بيته في وقت خلافته فلا يجلس عليه إلا العباس بن عبدالمطلب وأبو سفيان بن

(١) سورة الأعراف الآية ٣٢ .

(٢) هذا ما يراه معاوية وان كان الأمر كما أجابه على عليه السلام في كتاب له - على ما نقله المسعودي - بقوله: واما قولك نحن بنو عبد مناف فكذلك نحن وليس أمية كهاشم ولا حرب كعبد المطلب ولا ابو سفيان كابي طالب ولا الطليق كالمهاجر ولا المبطل كاخق وفي أيدينا فضل النبوة: اهـ .

حرب ويقول: هذا عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا شيخ قريش وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أنه من دخل في داره فهو آمن: اهـ .

وروى البخاري في صحيحه في باب غزوة الخندق عن ابن عمر ان معاوية خطب^(١) فقال من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لناقرنه فلنحن احق به منه ومن أبيه قال عبدا لله: فحللت حبوتي وهممت أن أقول: أحق بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام: فخشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجمع وتسفك الدم ويحمل عنى غير ذلك فذكرت ما أعدد الله في الجنان:

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: كان رأى معاوية في الخلافة تقديم الفاضل في القوة والرأى والمعرفة على الفاضل في السبق إلى الإسلام والدين والعبادة فلماذا أطلق أنه أحق ورأى ابن عمر بخلاف ذلك وأنه لا يبايع المفضول إلا إذا خشى الفتنة ولهذا بايع بعد ذلك معاوية ثم ابنه يزيد ونهى بنيه عن نقض بيعته وبايع بعد ذلك لعبد الملك بن مروان اهـ .

وأمامة المفضول مع وجود الفاضل لا خلاف في صحتها الا ما نقل عن الباقلانى من اشتراطه أن يكون أفضل أهل زمانه. قال ابن حزم: يكفى من بطلان هذا القول إجماع الأمة على بطلانه فإن جميع من إدرك من الصحابة من

(١) يعرض بعبد الله ابن عمر لما ذكر الخلافة.

جميع المسلمين في ذلك العصر قد اجمعوا على صحة امامة الحسن ومعاوية وقد
كان في الناس افضل منهم بلا شك كسعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد وابن
عمر وغيرهم فلو كان ما قاله الباقلاني حقاً لكانت إمامة الحسن ومعاوية باطلة
وحاشا لله عز وجل من ذلك اهـ .

المبحث الحادي عشر

أن من عدل المؤلف وعقله إذا ذكر لأحد ما عليه أن يشفعه بحاله أيضاً^(١) ثم إما أن يرجع بعد ذلك أو يترك الحكم لغيره لئلا يقال أن يتشيع ويتحزب أو ينحس الناس أشياءهم فمن اثر منه عملان - حسن وقبيح - لزم ان ينصب له الميزان وتراقب الكفتان على أن الكامل بعدُ ينسى السيئ للحسن ويميت المساوي للمحاسن ﴿ان الحسنات يذهبن السيئات﴾^(٢).

نقول هذا تمهيداً لما قاله بعض المحققين: أن معاوية ثم خلافة لم تخل من يمن علي الإسلام والمسلمين وذلك لانتصابه لجهاد المخاربن من الروم ونهوضه لنشر الإسلام وغزوه لرفع راية التوحيد وقد نجح في كل غزواته مع الروم وفتحت علي يده بلاد عديدة مما عاد علي المسلمين بفوائد لا تحصى بل وعلى كل من اطلنه راية الإسلام ففي سنة (٢٣) من الهجرة غزا معاوية الروم فبلغ عمورية وجعل عند طرسوس جنداً وافراً من أهل الشام والجزيرة وفي سنة (٢٧) غزا قنسرين وفي سنة (٢٨) كان فتح قبرس علي يده وغزا معه من الصحابة أبو ذر وعبادة بن الصامت ومعه زوجته أم جزام^{حرام} وأبو الدرداء وشداد بن اوس، وكان معاوية قد لجّ علي عمر في غزو البحر وفي سنة (٤٩) سير

أهلته

(١) مر بي مساء كتابة هذه الجملة في كتاب تنقيح التحقيق للحافظ محمد بن عبدالمهدي المقدسي الخبلي ما مثاله عن الدارقطني بسنده الى وكيع قبل: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم وهل الادواء لا يكتبون إلا ما لهم: اهـ .

(٢) سورة هود الآية ١١٤ .

جيشاً كثيفاً إلى القسطنطينية وكان في الجيش ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبو أيوب الأنصاري وبها توفي وغيرهم قال الإمام ابن تيمية: وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم »^(١) والجيش عدد معين لا مطلق وشمول المغفرة لآحاد هذا الجيش أقوى من شمول اللعنة لكل واحد واحد من الظالمين فإن هذا أحصى والجيش معينون اهـ .

وذكر المسعودي - وغيره من المؤرخين - ان معاوية كان اذا صلى الفجر جلس للقاص حتى يفرغ من قصصه ثم يدخل فيؤتي بمصحفه فيقرأ جزءاً^{جلسه} ثم يدخل الى منزله فيأمر وينهى ثم يصلي أربع ركعات ثم يخرج إلى مجلسه الخ فاذا ضمنت هذا إلى حلمه وكرمه المشهورين وغزواته المتقدمة رايت عملاً صالحاً كبيراً لا يسوغ كفرانه. وقد روى الإمام أبو الفرج الاصفهاني في آخر ترجمة الربيع بن زياد من الأغاني بسنده إلى ابن عباس جبر الأمة وترجمان القرآن انه رضي الله عنه لما أتاه نعي معاوية وهو يعشي أصحابه ويأكل معهم وقد رفع إلى فيه لقمة فالتقاهما وأطرق هنيهة ثم قال: جبل تد كدك ثم مال بجميعه في البحر واشتملت عليه الأبحر، لله در ابن هندما كان أجمل وجهه وأكرم خلقه وأعظم حلمه: فقطع عليه الكلام رجل من أصحابه وقال اتقول هذا فيه فقال: ويحك أنك لا تدري من مضى عنك ومن بقى عليك وستعلم ثم قلع الكلام، وبالجملة فعلى المنتقد أن لا ينسى الحسن بخلافه والمنتقد ههنا

(١) متفق عليه.

مهما بلغ به الانتقاد فإنه لا يخرج به الحكم عن كون المحكوم عليه عن أي عمل صالح وآخر سئ فيكون من المخلطين وقد قال تعالى ﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم ان الله غفور رحيم﴾^(١) فالعمل الصالح مع السئ المحقق مما ترجى له المغفرة بنص الآية الذي لا يقبل التأويل سيما إذا قلنا أن قوله تعالى ﴿وآخرون﴾ في الآية هم قوم من أهل النفاق لعطفها على قوله تعالى ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق﴾ فيكون غيرهم بالأولي وإلا رجي من عفوه تعالى ومغفرته هذا ما يقتضيه نظر الشرع والعدل فيه .

قال الغزالي في آخر الاقتصاد: الظن بمعاوية أنه كان على تأويل فيما كان يتعاطله وما يحكى سوى هذا من روايات الأحاد فالصحيح منه مختلط بالباطل والاختلاف أكثره اختراعات الروافض والخوارج وأرباب الفضول الخائضون في هذه الفنون فيبغي أن تلازم الأنكار في كل ما لم يثبت وما ثبت فتستبطن له تأويلاً فما تعذر عليك فقل لعل له تأويلاً وعذراً لم اطلع عليه (وأعلم) أنك في هذا المقام بين أن تسمى الظن بمسلم وتطعن عليه وتكون كاذباً أو تحسن الظن به وتكف لسانك عن الطعن وأن مخطئ مثلاً والخطأ في حسن الظن بالمسلم اسلم من الصواب بالطعن فيهم فلو سكت إنسان مثلاً عن لعن إبليس أو من شئت من الاشرار أطول عمره لم يضره السكوت ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم مما هو برئ عند الله تعالى منه فقد تعرض للهلاك بل أكثر ما يعلم في الناس لا يحل النطق به لتعظيم الشرع الزجر عن الغيبة اهـ .

(١) سورة التوبة الآية ١٠٢ .

وهو كلام يقبله العقل السليم كيف لا وهو كلام أعقل فيلسوف في الاستخفاف بها
 الإسلام قتل أمثال هذه المباحث خيراً، وعركها دهرًا، حتى وقف على جليها
 وخفيًا، وحقها وحشويها، لا نقول ذلك تقليدًا فأنا أبعد الناس عنه وإنما هو الهم أثرًا
 الحق الذي وافق ما رأيناه وما انشرح له صدرنا بعد طول إمعان، وطرح
 التعصب عدة أزمان، وهكذا مشربنا فيما نأثره عن غيرنا وبالله المستعان .
 ما هي إلا الخول
 منها ومجالاتها

المبحث الثاني عشر

أن النصوص في الحب في الله والبغض فيه هي في موالة المؤمنين ومحادة المشركين المحاربين كما قال تعالى ﴿لا تجدد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانه أو عشيرتهم﴾^(١) الآية وقوله تعالى ﴿اشداء على الكفار رحماء بينهم﴾^(٢) وقوله ﴿ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون﴾^(٣) قال السيد ابن المرتضى الزبيدي في ايثار الحق: ذكر الإمام المهدي محمد بن المطهر عليهما السلام ان الموالة المحرمة بالأجماع هي موالة الكافر لكفره والعاصي لمعصيته ونحو ذلك (قال) وهو كلام صحيح والحجة على صحة الخلاف فيما عدا ذلك أشياء كثيرة منها قوله تعالى في الوالدين المشركين بالله ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾^(٤) ومنها قوله تعالى ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم قاولئك هم الظالمون﴾^(٥) ثم قال السيد: ويدل عليه قوله

(١) سورة المجادلة الآية ٢٢ .

(٢) سورة الفتح الآية ٢٩ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٦٢ .

(٤) سورة لقمان الآية ١٥ .

(٥) سورة المتحنة الآية ٨ .

تعالى ﴿فان عصوك فقل اني بريء مما تعملون﴾^(١) فامره بالبراءة من عملهم
القيح لا منهم وكذلك تبرأ النبي صلى الله عليه وسلم مما فعل خالد بن الوليد
ولم يتبرأ منه بل لم يعزله من إمارته (ثم قال) ويدل عليه جواز نكاح الفاسقة
بغير الزنا وفاقاً - ونكاح الكتابية عند الجمهور وظاهر القرآن يدل عليه وفعل
الصحابة .

ومن هنا أجاز المتشددون في الولاء والبراء أن يجب العاصي لخصلة خير
فيه ولو كان كفاراً كأبي طالب في أحد القولين وعلي الآخر حب النبي صلى
الله عليه وسلم له قبل إسلامه وهو مذهب الهاديوية - ويدل لهم في المسلم
حديث شارب الخمر الذي هي النبي صلى الله عليه وسلم عن سبه بعد حده
وقال: لا تعينوا الشيطان على أخيكم أما إنه يجب الله ورسوله: رواه بل يدل
عليه في حق أهل الإسلام قوله تعالى ﴿وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء ابدا
حتى تؤمنوا بالله وحده﴾^(٢) فجعل الإيمان بالله وحده غاية ينقطع عندها
وجوب العداوة والبغضاء. (ثم قال) ويعضده ما نص عليه من العفو عن من فرَّ
يوم احد، ومنه حديث أهل الأفك إلا الذي تولى كبره منهم، ومنه حديث
مسطح ونزول الآية فيه، ومنه تحريم المشاحنة والمهاجرة بل جعلها كالشرك في
منع المغفرة للمتهاجرين حتى يصطلحوا أهلاً مخلصاً .

أرجح
٢٦٥٩٢
٧٣٣٣
٧٣٣٣
٧٣٣٣

(١) سورة الشعراء الآية ٢١٦ .

(٢) سورة المتحنة الآية ٤ .

المبحث الثالث عشر

أن دعوى وجوب بغض معاوية وإباحة لعنه تستلزم ارتكاب الحسن عليه السلام جريمة كبرى وخطيئة عظيمة في تنازله عن الخلافة لمعاوية ذلك لأن من يجب بغضه ويتقرب إلى الله بلعنه يحرم اعانته على ضلاله فكيف بمبايعته أميراً على المؤمنين في مشارق الأرض ومغاربها لا ينفذ أمر دونه ولا يفتأت أحد عليه وقد احتج الإمام ابن حزم بهذا على من يحصر من الشيعة الإمامة في العلويين بقوله: لو كان الأمر في الإمامة على ما يقول هؤلاء لما كان الحسن رضي الله عنه في بيعة من أن يسلمها لمعاوية فيعينه على الضلال وعلى إبطال الحق وهدم الدين فيكون شريكه في كل مظلمة ويبطل عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوافق على ذلك الحسن ^{الحسين} أخوه رضي الله عنهما فما نقض قط بيعة معاوية إلى أن مات فكيف استحل الحسن والحسين رضي الله عنهما إبطال عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما طائعين غير مكرهين، فلما مات معاوية قام الحسين يطلب حقه إذ رأى أنها بيعة ضلالة فلولا أنه رأى بيعة معاوية حقاً لما سلمها له ولفعل كما فعل يزيد إذ ولي يزيد، هذا مالا يعترى فيه ذو انصاف - هذا ومع الحسن أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه فتا الله لولا أن الحسن رضي الله عنه علم أنه في سعة من إسلامها إلى معاوية وفي سعة من أن لا يسلمها لما جمع بين الأمرين فأمسكها بستة أشهر لنفسه وهي حقه وسلمها بعد ذلك لغير ضرورة وذلك له مباح بل هو الأفضل بلا شك لأن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خطب بذلك على المنبر بحضور

المسلمين وأراهم الحسن معه على المنبر وقال: أن ابني هذا لسيد ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين من المسلمين: رويناه من طريق البخاري وهذا من علامة صلى الله عليه وسلم وأنذاره بالغيوب التي لا تعلم البتة إلا بالوحي اهـ كلام ابن حزم رحمه الله .

البحث الرابع عشر

مما جاء في رسالة صاحبنا السيد ابن عقيل التحامل علي البخاري رحمه الله في عدم روايته عن الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه وتخرجه حديثه وعبارته^(١) احتج السنة في صحاحهم بجعفر الصادق إلا البخاري فكانه اغتر بما بلغه عن ابن سعد وابن عياش وابن القطان في حقه علي انه احتج بمن قدمنا ذكرهم وهنا يتحير العاقل ولا يدري بماذا يعتذر عن البخاري رحمه الله وقد قيل في هذا المعنى شعرا :

قضية أشبه بالمرزئنه	هذا البخاري إمام الفئه
بالصادق الصديق ما احتج في	صحيحه واحتج بالمرجئه
ومثل عمران بن حطان أو	مروان وابن المرأة المخطئه
مشكلة ذات عوار الى	حيرة أرباب النهى ملجئه
وحق بيت يمتة الورث الدر	مغذة في السير أو مبطنه
إن الإمام الصادق المجتبي	بفضله الآي أتت منبه
أجل من في عصره رتبة	لم يقترف في عمره سيئه
قلامه من ظفر إبهامه	تعدل من مثل البخاري منه هذا ربه و

هنا ما قاله بدو
 مالك أو البخاري زعمه
 وفيه من أتبع لأمة حبه
 هذا من عدوله وأظنه منه
 عليه من جعفر الصادق
 له لما كان عليه لوم عنه
 ولاذمه ولكن أقرب إلى الحق

والله في صحيح البخاري و

كتبه محمد أحمد بن علي

الرشيد وانتفع بها الناس

مئات المشير ومدار أينا

لحقوق كتابا وقد جعله لك

(١) صحفه (٨٩).

اهد كلامه ونحن نقول أن التحامل على البخاري بمثل هذا الكلام لا تنهجه الحكماء ولا تسلكه العلماء في آداب المناظرة وهذا التحامل منظور فيه من وجوه.

(الأول) أن كون البخاري اغترّب عن توقف في الرواية عن الإمام جعفر عليه السلام تهجم على الغيب إذ لا يطلع على مثله من نيته الأعلام الغيوب أو يكون أثر عنه في مؤلفاته ذلك وإلا فمن الفرية على المرء ان يتقول عليه ما لم يقله .
الفرية

(الثاني) لو صح ما ذكر للزم أن يكون كل من لم يرو له البخاري مجروحاً بنظره كالشافعي وأحمد ونحوهما فإن البخاري لم يخرج لهما حديثاً في صحيحه مع أنهما من رجال الرواية لا سيما الإمام أحمد ولا قائل بأن البخاري يرى جرحهما فما يجاب عنه فيهما يجاب عنه في الإمام جعفر .

(الثالث) اتفقوا على أن لا ملام على إمام في اجتهاده والبخاري من كبار الائمة المجتهدين فهب أنه اجتهد في رواية جعفر فإن اخطأ كان مأجوراً معذوراً.

(الرابع) قد يترك جامع المسند الرواية عن غلب عليه الفقه لأن شهرة الرواية بالرواية والحفظ تدعو لتحمل طالب الحديث عنه وكتابة حديثه أكثر من التحمل عن أشهر بالفقه ومن ذلك ترك البخاري وأمثاله الرواية عن أبي

يوسف ومحمد بن الحسن وأمثالهم وقد يكون من هؤلاء في نظره الامام جعفر
فلا يلزم من ترك الرواية عنه جرحه .

(الخامس) قد يترك المحدث الرواية عن راو لراو آخر في طبقة أما لأنه
يراه فوقه في العلم أو أن ما عنده أضبط وأسد أو ان في سنده علواً أو نحو
ذلك من مقاصد المتحملين^(١) وكله مما لا حرج فيه ولا يستلزم الغض من
سالك سبيله لأنه سبيل مشروع ومنهج متبوع قال الإمام ابن حزم في الفصل
في الرد على الأمامية الذين يرون العلوية أفضل معاصريهم ما مثاله: وكذلك
لا يجدون لجعفر بن محمد بسوقاً في علم ولا في دين ولا في عمل على محمد
بن مسلم الزهري ولا على بن أبي ^{دؤيب} ~~دؤيب~~ ولا على عبدالله بن عبدالعزيز بن
عبدالله بن عبدالله بن عمرو ولا على عبيد الله بن عمرو بن حفص بن عاصم
ابن عمرو ولا على ابني عمه محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن وعلي بن
الحسن بن الحسن بن الحسن بل كل من ذكرنا فرقة في العلم والزهد وكلهم
أرفع محلاً في ^{العتيا} ~~التفيا~~ والحديث لا يمنع أحد منهم من شئ من ذلك اهـ بحروفه
وثمه وجوه أخرى وأعدار أربابها أبصر بها ولا يحتج على البخاري برواية غيره
عن الإمام جعفر لأن لكل وجهة وما كل فاضل يكلف المحدث الرواية عنه او

(١) رايت بعد كتابة ما تقدم في مجاميع المكتبة العمومية عندنا في دمشق عدد (٢٥) رسالة للخطيب
البغدادي في الاحتجاج بالشافعي قال فيها: أن البخاري أخرج في صحيحه عن بعض المذكورين في
تاريخه. وسبيل من ترك الاخراج عنه سبيل ما ترك من الأصول. أما ان يكون الراوي ضعيفاً ليس
من شرطه أو يكون مقبولاً عنده غير أنه عدل عنه استثناء بغيره ثم قال: والذي نقول في تركه
الاحتجاج بمحدث الشافعي انما تركه لا لمعني يوجب ضعفه لكن غني عنه بما هو أعلي منه اهـ .

الأدواق

له ما دام لا هيمنة ولا سيطرة على الذواق والمشارب بالاجماع. وأما احتجاج البخاري بالمرجئة فإنه لم يحتج بهم و يرو لهم لهذا العنوان أعني الأرجاء وإنما خرج رواية الصندوق الثبت منهم وهذا ما يهم الرواي والمتحمل مهما كان مذهب المزوى عنه ومشربه .

خطان

وأما احتجاجه بعمران بن خطان مع أنه من كبار الخوارج فلما ذكرنا من الصدق في الحديث والثوقي في الرواية والأمانة العظمى وما قولك فيمن يرى الكذب كفراً وأما مآتيه وعقده فحسابه على ربه^(١)

وأما مروان فقد قال عروة - ومقامه في التابعين معروف - لا يتهم مروان في الحديث وأما ابن المرأة المخطئة فيعني به الناظم غفر الله له معاوية ويشير إلى أمه هند في خطتها في قصة سيد الشهداء حمزة رضى الله عنه وما وقع منها في جاهليتها إلا أن الناظم فاته أن الإسلام يجب ما قبله لأن الإسلام بسماحته ودعوته الى الصفح والعفو يتناسى أمثال ذلك ولا يذكرها .

(١) قال المبرد في الكامل: وكان عمران بن خطان في وقته شاعر قعد الصفرية ورئيسهم ومفتيهم وللرهين المرادي ولعمراء بن خطان مسائل كثيرة من ابواب اللم في القرآن والأثر وفي السير والأحكام وفي الغريب والشعر اه وقال أبو الفرج الاصفهاني في ترجمته في الأغاني: كان عمران من القعدة (بفتحات) لأن عمره طال فضعف عن الحرب وحضورها فاقصر على الدعوة والتحريض بلسانه وقد أدرك صدرأ من الصحابة، وروى عنهم وروى عنه أصحاب الحديث وأصله من البصرة اه .

خاتمة

خلاصة بحثنا كله هو في موافقة ما ذهب إليه السلف الصالح قاطبة من قبول مرويات معاوية ومن كان معه من عقلاء الصحابة وأكابرهم كما قدمنا إلا أن ههنا أمراً لا بد من التنبه عليه وهو أن كثيراً من المتأخرين يحسبون أن قبول مرويات معاوية ومن معه أو تأويل ما كان منهم يلحقهم بالمهاجرين أو الأنصار أو يسويهم في مرتبة الصحبة ومزية الفضيلة والتفاضل (كلا ثم كلا) فإن رفع التفاضل بينهم جهل محض وضلال بين فالصحابة رضوان الله عليهم مراتب ومنازل وقد فضل الله بعضهم على بعض ونفى المساواة بينهم في باب التفاضل وأن وعد الجميع المثوبة فقال سبحانه ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١) ولا أسمع بل لا أجهل من حشوى برث معاوية كأبي بكر أو علي في درجة الصحبة وما يتبعها بحيث يدلني بنفسه إلى إحلالهما في محل واحد وأنزلهما في مستوى واحد لاسيما إذا اتكأ على شمول الصحبة وهذا ما يثير أقلام كثير من المتحمسين حتى يأخذهم من جرائه المقيم المقعد (والحق لهم) وهذا ما حداً ببعض اليمنيين إلى منع الرضى عن معاوية لأنه صار - بزعمه - شعار الكبار الصاحب إلا أن مثل هذا التضييق في الدعاء من باب تحجير الواسع وقد طلب الدعاء بالمغفرة والرحمة لأموات المسلمين في الصلاة على جنائزهم، والدعاء بذلك طلب لرضاء الله عن المدعو له فالتخريج إلى مثل هذا الحد غلو غير مقبول، لا يساعده معقول ولا

(١) سورة الحديد الآية ١٠ .

منقول وبالجملة فالتسوية منفية بنص الكتاب العزيز وأعطاء كل ما يستحقه
من المقام قيام بأدب من آداب التنزيل الكريم المأمور بها (ومنه) وجوب تعظيم
آل البيت الطاهرين ومحبتهم وأكرامهم وأحلالهم في المكان الأسمى من التكريم
والنصوص في ذلك جهة متواترة (قلنا) أن بحثنا كله في معاوية ومن كان من
أكابر الفضلاء الذين قبل السلف مرويههم وأما من بعد معاوية من الذين ظهر
كيدهم ومكرهم وعضهم على الملك وايداء السلالة الطاهرة من الامويين
والعباسيين فأولئك يعصمنا الله من موالاتهم أو أن يلزم بناطيف من ذلك بل
نبرأ إلى الله من ضلالهم، وما اقترفوه من سي أعمالهم، وقد وصف الأديب أبو
بكر الخوارزمي بعضاً من مخازيهم (عليهم ما يستحقون بقوله: يجي فيئهم
يفرق على الديلمي والفري، ويحمل الى المغربي والفرغاني، ويموت إمام من
أئمة الهدى، وسيد من سادات بيت المصطفى، فلا تتبع جنازته، ولا تجصص
مقبرته، ويموت ماجن لهم أو لاعب، أو مسخرة أو ضارب، فتحضر جنازته
العدول والقضاء، ويعمر مسجد التعزية عنه القواد والولاه، ويسلم فيهم من
يعرفونه دهرياً أو سوفسطائياً ويقتلون من عرفوه شيعياً أو سمى ابنه علياً،
يقتلون بني عمهم جوعاً وسغباً، ويمألون ديار الديلم فضة وذهباً، يستتصرون
المغربي والفرغاني، ويجفون المهاجري والأنصاري ويولون أنباط السواد
وزارتهم، وقلق العجم والطماطم قيادتهم، ويمنعون آل أبي طالب في جدتهم،
ويشتهى العلوي الأكلة فيحرمها، ويقترح علي الأيام الشهورة فلا يطعمها،
وخراج مصر والأهواز، وصدقات الحرمين والحجاز، تصرف إلى ابن أبي مریم
المديني والى إبراهيم الموصلي، والى زلزل الضارب وبرصوما الزامر، وقطاع

لا تجصصها
الح

بختيشوع النصراني قوت أهل بلد، وجاري بغا التركي والأفشين الأثروسي
كفاية أمة ذات عدد، والمتوكل زعموا يتسرى بأثنى عشر ألف سريه، والسيد
من سادات أهل البيت يتعفف بزنجية أو سنديه، ييخلون علي الفاطمي بأكلة او
شربه، ويصارفونه علي دائق وحبه، ويشترون العوادة بالبدر، ويجرون لها ما
يفى برزق عسكر، والقوم الذين أحل لهم الخمس وحرمت عليهم الصدقة
وفرضت لهم الكرامة وانحة يتكفون ضراً، ويهلكون فقراً، ويرهن اخدمهم
سيفه، ويبيع ثوبه، وينظر إلى فيئه بعين مريضه، ويتشدد علي دهره بنفس
ضعيفه، ليس له ذنب إلا أن جده النبي، وأبوه الوصي، وحقوقه مصروفة إلى
القهرمانه والمفرقة، وإلى المغمزة والمزررة، وخمسه مقسوم علي نقار الديكة
والقرده، وعلي عرس اللعبة واللعبه، هذا بعض ما أورده أبو بكر الخوارزمي مما
تنفطر له القلوب الماء، وتبكي عنده المحاجر دماً، وقد صدرها بما أثره عن أمير
المؤمنين علي رضي الله عنه أنه قال: المحن إلى شيعتنا أسرع من الماء إلى
الحدور: قال وكان الله لم يرض لهم الدنيا، فذخرهم للدار الأخرى، ورغب
بهم عن ثواب العاجل، فأعد لهم ثواب الآجل .

هذا آخر ما كتبناه في النقد علي كتاب السيد ابن عقيل وقد آثرنا كليات
مسائله لان استقرار الجزئيات يحتاج إلى وقت واسع وأنى لنا به وفيما ذكرنا
كفاية واستغفر الله لي وله ولجميع المؤمنين والحمد لله رب العالمين

في ٢١ رمضان سنة ١٣٢٧هـ

بدمشق الشام قاله جامعه محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم بن صالح

القاسمي الدمشقي الحسيني

فهرست کتاب

- ٥ التقديم
- ٩ خطبة الكتاب فيها الباعث علي تأليفه وأن المسئلة التي ألف لها يجب ايفاؤها ما يليق بها والاعجاب بحرية فكر ابن عقيل وان في كتابه ما يقف من معاوية على غرائب و خلاصة
- ١١ مقدمة الكتاب
- ١١ شهر أصل المسألة وتعدد المذاهب فيها فمنهم من يرى السكوت ومنهم من يرى الخوض
- ١٣ ما ذهب إليه ابن عقيل هو مذهب الإمامية وشيعة اليمن والمعتزلة ومقالة ابن ابي الحديد في رأى المعتزلة في البغاة والخوارج
- ١٣ ما قاله الشهرستاني في خلاصة الخلاف وأن البغى هل يوجب اللعن والنقل عن الامام يحيى في عدم قبول رواية من حارب أهل البيت خاصة رجال المعتزلة من السلف وممن روى لهم الشيخان
- ١٥ بيان أن التنايز بالألقاب الذين أحدثه المتأخرون عقوا به سلفهم كالبخاري ومسلم وقطعوا به رحم الإخوة الإيمانية

- ١٥ قضت حرية العلم من عهد السلف أن لا ييخل بفكر
والاستشهاد له من الشغف بالعلم تدوين التوقف
- ١٦ نبذة عن داود الظاهري وانه كان يحضر درسه أربعمائة
صاحب طيلسان أخضر الرزية كل الرزية توسيد المناصب إلى
غير أهلها ولينظر ما قاله الزبيدي في ذلك فانه مهم
- ١٨ لا يسوغ الملام على مجتهد فيه ومن رأى الحق في وجهة فقد
قامت عليه الحجة من عقل المؤلف أن يفسح المجال للباحث
- ١٩ المبحث الأول في بيان أن اللعن لا يشفى علة في إظهار الحق
والنقل عن أمير المؤمنين عليه السلام في النهي عن سب أهل
الشام
- ٢٠ يجب على المناظر أن يحتج بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به
- ٢١ المبحث الثاني في تحقيق الاستدلال بالعمومات وأنها ظواهر
معناها ظني فلا يحتج بها على الأول
- ٢٢ المبحث الثالث في أن الآثار المروية في اللعن تحتمل الخبر
والانشاء فلا يحتج بها على الأول
- ٢٤ المبحث الرابع في أن الحديث الضعيف لا حجة فيه في الأصول
ولا في الفروع فاحرى بمرويات المؤرخين وان الواجب التمييز

- ٢٥ تنويه ابن الاثير بتاريخ الطبرى
- ٢٧ المبحث الخامس في أن الواقعة في معاوية تستلزم رفض مرويه
ومروى من أقام معه من الصحب وهو خلاف أجماع السلف
- ٢٨ انظر ما قاله الذهبى في الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب
ردهم ما قاله ضياء الإسلام فى رسائله من أن أئمة اليمن من
أهل البيت تلقوا الكتب الستة بالقبول وأخذوا منها أدلتهم
وقبلوا رواية من بها من الصحب
- ٢٩ فوائد الأشتغال بعلم الحديث
- ٢٩ بيان أن كتب الحديث مشتركة بين الأمة يرويها الشيعي عن
السني وبالعكس وأن عادة السلف الرواية عن المخالفين في
المذهب وأن كتب الحديث في إيمانية محمدية لاشافعية ولا
غيرها
- ٣٣ المبحث السادس لا تفسيق ولا تضليل إلا بجمع عليه أسماء
الصحابة الذين توقفوا عن مبايعة عليّ
- ٣٤ مذهب الأصم وهشام والكرامية والخوارج في الإمامة
- ٣٥ مشاهير رجال الخوارج

- ٣٦ المبحث السابع أن الإخوة الإيمانية لا ترفع بالمعاصي
- ٣٦ ما يقوله الناصبي والشيعة في عليّ ومعاوية
- ٣٧ مذهب اهل السنة تحب كراهة ذنب المذنب ولا تجب كراهة المسلم نفسه بل يجب لاسلامه
- ٣٩ المبحث الثامن اتفق الحكماء على أنه لا يليق بالناظر أن يهيج إلا بعد ان يقتل المسائل علماً وكلام ابن رشد في ذلك
- ٤٠ شبه محاربي عليّ عليه السلام
- ٤٣ المراسلة بين عليّ ومعاوية في اخذ البيعة
- ٤٤ ما دار بين نافع بن الأزرق وأصحابه الحرورية وبين ابن الزبير في انتقادهم على أبيه وعلى ظلحة وعائشة والحليفة الثالث والرابع ودفاع ابن الزبير بالحكمة المسددة
- ٤٧ (وهذه المحاوره من نفائس ما أثر)
- ٤٨ المبحث التاسع في تحقيق بلوغ معاوية رتبة الاجتهاد وسر بلوغ بعض الصحابة رتبة الاجتهاد مع قصر مدة الصحبة

- ٤٩ رواية أهل المسانيد حديث معاوية وعده في طبقات المتوسطين في الفتوى من الصحب واحتجاج ابن حزم علي ان ما اتاه معاوية بإجتهد بأدلة عديدة
- ٥٢ ما قاله الإمام ابن تيمية في إجتهد معاوية في مآتيه
- ٥٤ المبحث العاشر في الجواب عما أنكروه على معاوية في سيرته
- ٥٥ رأى معاوية في ان بنى أمية أولى قريش بالسلطة
- ٥٥ مكانة آل حرب في قومهم وتعظيم عمر لأبي سفيان
- ٥٦ خطبة معاوية في أنه الأحق بهذا الأمر وهم ابن عمر بالرد عليه
- ٥٦ إمامة المفضول مع وجود الفاضل لا خلاف في صحتها وكلام ابن حزم في ذلك
- ٥٨ المبحث الحادى عشر من عدل المؤلف إذا ذكر لأحد ما عليه ان يشفعه بماله ثم نسيان السبى للحسن وذلك تمهيد لأن خلافة معاوية لم تخل من يمن على المسلمين
- ٥٨ غزوات معاوية وفتوحاته وحديث: أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم وما كان يعمله معاوية في نهاره وما قاله ابن عباس في تأيينه

٥٩

غاية المنتقد ان يرى معاوية من المخلصين والتوبة مرجوة لهم

فلسفة الغزالي في هذه المسئلة وهى بينت القصيد وموافقة المؤلف له لا تقليداً فإنه أبعد الناس عنه

٦٢

المبحث الثانى عشر في تحقيق الحب في الله والبغض فيه (وهو من المضمون به)

٦٤

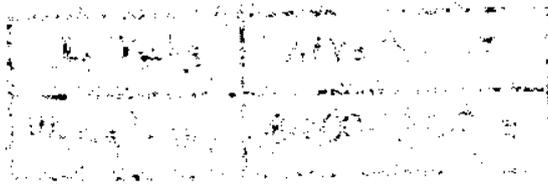
المبحث الثالث عشر في أن دعوى وجوب بغض معاوية وابطاحه لعنه توجب ارتكاب الحسن جريمة كبرى في تنازله عن الخلافة له

٦٦

المبحث الرابع عشر في سب ترك البخاري الرواية عن الإمام جعفر والجواب عن أبيات نظمت في ذلك ومنه يعلم سر عدم الرواية لكثير من الأئمة في الصحاح والمسانيد والسنن (والمبحث مهم جداً)

٦٩

ترجمة عمران بن حطان



- ٧٠ (خاتمة) في أن خلاصة البحث موافقة السلف في قبول مرويات معاوية ومن كان معه من الصحب، والرد على كثير من الحشوية الذين لا يفاضلون بين الصحب وتبرؤ المؤلف ممن ظهر كيدهم للسلالة الطاهرة وسوق جملة من رسالة للخوارزمي في وصف أضطهاد العلويين في العصور الغابرة، وما كان عليه المثغلبة عليهم من الشوائن الظاهره .

٢٠٠٠/١٥٧١٨	رقم الايداع
977-341-004-8	الترقيم الدولي

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد / الظاهر
ت : ٥٩٢٢٦٢٠ فاكس : ٥٩٣٦٢٧٧